عبد القادر الخاضري
أستاذ باحث في علم السياسة
جامعة ابن زهر بأكادير

المقاربات و الإطارات المرجعية لسياسات التنمية في المغرب بين البحث العلمي المحلي واستيراد النماذج : دراسة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تقديم:

أريد في هذه الدراسة أن أبين استبعاد وإقصاء الإنتاج العلمي الأكاديمي المحلي، من قبل صناع القرار في أغلب الدول النامية ، في كل مراحل صناعة السياسات العمومية، بما في ذلك مرحلة التنفيذ والتقييم، خصوصا في ما بين ستينات وتسعينات القرن العشرين، وأريد أن أبين كيف انعكس ذلك على مردودية تلك السياسات. واعتمدت المغرب كحالة للدراسة، نظرا من جهة أولى لتوفر هذا الأخير، بين ستينات وتسعينات القرن العشرين، على نخبة جامعية من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة، والذين راكموا بحوثا ومعارف علمية وأكاديمية في هذه المجالات، والتي بقيت حبيسة رفوف خزانات الجامعات أو حبيسة دفتي الكتب والمجلات[1]، ونظرا من جهة ثانية لكون المغرب هو من أهم البلدان النامية التي استندت بقوة وبشدة للنماذج الغربية، خصوصا الفرنسية، في سياساتها التنموية، التي تبنتها بعد الاستقلال.

وأفترض في هذه الدراسة أن ثمة ثلاثة عوامل متداخلة أدت إلى استبعاد بحوث العلوم الاجتماعية المحلية في صناعة القرارات والسياسات في المغرب، في المجال موضوع الدراسة. العامل الأول والثاني داخليين والعامل الثالث خارجي، وهذا الأخير هو الذي ركزنا عليه، مع توضيح العاملين الآخرين بين الفينة والأخرى. أما العامل الداخلي الأول فيتمثل في الصدام السياسي المبكر، الذي حصل بين النخبة المثقفة، بما فيها الباحثين، والنظام السياسي، والذي عمق الهوة الثقافية والفكرية والايديولوجية بين صانعي السياسات والباحثين.

أما العامل الثاني، وهو مرتبط بالأول وناتج عنه، فيتمثل في انتقال الخلاف والصدام إلى مواجهة عنيفة بين الطرفين، عمد النظام السياسي على إثرها إلى استبعاد وإقصاء النخب الفكرية والعلمية، إلى جانب نخب سياسية كثيرة، من مجال الحكم والسلطة وتدبير الشأن العام. وكان هذا الواقع ممهدا إلى سيادة السلطوية وانسداد أي إمكان للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتالي غاب أي طلب على الأبحاث والدراسات أو تشجيعها.

أما العامل الثالث فهو خارجي، غير أن بعض عناصره تعود إلى العاملين الداخليين السابقي الذكر. يتمثل هذا العامل في تفضيل صناع القرار في المغرب للاستراتيجيات والمرجعيات الأجنبية في مجال سياسات التنمية. ويرجع هذا التفضيل من جهة إلى حاجة الأنظمة السلطوية في العالم الثالث إلى السند والدعم الغربيين للتعويض عن أزمة المشروعية الداخلية. ويرجع التفضيل من جهة ثانية إلى ارتهان المغرب، كباقي أغلب الدول النامية، منذ الاستقلال، إلى الدين والدعم الخارجي لتمويل مشاريع التنمية. وعليه فسيرتكن إلى خطاب واستراتيجيات التنمية المعولمة.

فمنذ 1949، وبمقتضى النقطة الرابعة من خطاب ترومان، انطلقت إستراتيجية عولمة خطاب وسياسات التنمية، بهيمنة أمريكية مشرعنة من خلال مؤسسات وبرامج أممية ودولية وضعت لهذا الغرض، من قبيل البنك العالمي، الوكالة الدولية للطاقة، اتفاقية الكات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني ودعم العالم الثالث لتكوين الخبراء والأطر. وستعمل هذه المؤسسات والبرامج على رهن برامج ومخططات التنمية الوطنية بالاتجاهات الدولية. وتم حصر عناصر التنمية

[1]) أشير هنا على سبيل المثال إلى العدد الهائل من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلة

الاقتصادية الأممية في المساعدة التقنية، نقل الرأسمال. أما ميادين العمل فهي تصفية الاستعمار، حقوق الإنسان والتنمية[2].

ويمكن اعتبار تقرير التنمية البشرية العالمي الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1962 بمثابة تدوين وتجميع للأعمال والخطابات التي تبلورت ما بين 1945 و 1962 حول التنمية. وقد جاء هذا التقرير ليحدد خطة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في سياق الانتقال من سياسة ترومان إلى سياسة كينيدي، ليضع أسس وصيغ أي خطاب حول التنمية على المستوى القومي. وجوهر هذه الخطة هو إرداف التنمية بالاقتصاد، وإرداف التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي[3].

وقد هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاج خطاب التنمية في ما بين خمسينات وثمانينات القرن العشرين، وعلى تحديد التوجهات الإستراتيجية لسياسات التنمية. وعملت على عزلها عن الانقسام الإيديولوجي السائد في هذه المرحلة بين الرأسمالية والشيوعية وموضعتها خارج أي نقاش سياسي، مما يسمح بتحميلها أي تأويل كيفما كانت مرجعيته الفكرية، محافظة أو ثورية. والمهم هو تحقيق السعادة والرفاهية عبر الزيادة في الإنتاج[4]. وبالتالي فالتنمية هي مجموعة من الإجراءات التقنية، في مقدمتها استعمال المعرفة العلمية وتكثيف المبادلات الدولية[5].

وعلى هذا الأساس سادت في الفترة ما بين 1950 و1980 المقاربة الاقتصادية للتنمية، تميزت بربط التنمية الاقتصادية بالتصنيع، النمو الاقتصادي و الإنتاج الكمي. وقد تم تعميم هذه المقاربة على جميع دول العالم الثالث[6]. وستنتشر هذه الأخيرة بشكل أكبر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مدعومة بأيديولوجية السوق.

إذن فسياسات التنمية الاقتصادية للبلدان المغاربية ـ بما في ذلك المغرب ـ ستحدد وبقوة منذ تصفية الاستعمار من قبل النماذج الخارجية، الغربية أو الاشتراكية، وتركز في المقام الأول على النمو. وتعول دول هذه البلدان على مساعدات التعاون ـ الدولي ـ من أجل تنفيذ تلك السياسات[7].

ويزيد من الطابع المستورد لتلك السياسات ومرجعياتها الترابط المتنامي للاقتصاد العالمي والبيئة السياسية الدولية بالأنظمة الاقتصادية للبلدان. وهو السياق العالمي الذي أثر على الدول القومية، وعلى هامش المجال السياسي و الوطني، والخطاب حول التنمية. وقد هيمنت على خطاب تلك المؤسسات الدولية والحكومات حول التنمية منذ 1945 وفي غضون زمن الحرب الباردة فكرة مفادها أن أغلبية الدول النامية ستلتحق بمستوى التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي اللذين حققتهما البلدان الصناعية، في إطار زمني، قد يطول وقد يقصر[8].

وعلى أساس مرجعية مفادها اللحاق بركب البلدان المصنعة أسست مختلف حكومات الدول المغاربية سياسات التنمية على التصنيع والتخطيط المركزي والوطني. فهناك استحضار لجميع العناصر الأساسية للرؤية الحداثية للتنمية. فتم تصور التنمية على أنها مرحلة قطيعة مع التخلف، وستتحقق من خلال نمو القطاع الاقتصادي الحديث، في مقابل إهمال الواقع السوسيو ثقافي والقطاع غير المهيكل، الذي كان في تزايد[9].

---

[2]) Gilbert Rist : Le développement ; Histoire d'une croyance occidentale ; Presses de la fondation nationale des sciences politiques 1996 ; p 147-148

[3]) Gilbert Rist : op cit ; p149

[4]) Gilbert Rist ; op cit ; p1123

[5]) op cit ; p130

[6]) ابراهيم أولتيت: مفهوم التنمية البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي: نهج سياسي لا عمل خيري، في المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، عدد 92، ماي ـ يونيو 2010، ص 131

[7]) Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, « Pourquoi croire au modèle du développement territorial au Maghreb ? Une approche critique », *EchoGéo* [En ligne], numéro 13 | 2010, mis en ligne le 20 septembre 2010. URL : http://echogeo.revues.org/12065; p2

[8]) Mariarosaria Iorio IGTN Geneva Office : Global goverance internationl ; development discourses and natioal policy – making : highlights of critical issues ; in, www.wto.org/english/forums_e/ngo_e/posp68_igtn_e.pdf; p4

[9]) Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, op cit; p2

والمتتبع لتطور الفكر التنموي والسياسات التنموية منذ أواخر السبعينات سوف يلحظ حدوث تراجع عن مقولة ظلت تتمتع بقبول واسع طوال ما يزيد عن ثلاثة عقود سابقة. وتتلخص في أن التنمية لن تتحقق في الدول النامية بشكل تلقائي من خلال آليات السوق، وأن على الدولة أن تتدخل في إدارة الاقتصاد، وأنه لكي يكون هذا التدخل منظما ورشيدا فإنه يجب أن يمارس من خلال التخطيط[10].

وتستند هذه المقولة إلى طبيعة الاقتصاديات النامية ومتطلبات تنميتها. لقد كان وراءها ما عرف بالثورة الكينزية في الفكر الاقتصادي، وما قدمته من حجج قوية لتدخل الدولة لضبط عمل الاقتصاد الرأسمالي وإخراجه من الأزمات. كما كان وراءها التحولات التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية في إطار فكرة دولة الرفاه. واستندت أيضا إلى خبرات التخطيط في الدول الاشتراكية ودور الدولة في النهوض باقتصادياتها وتحول الاتحاد السوفياتي في ظل التخطيط الاشتراكي إلى القوة العظمى الثانية في العالم. وأخيرا كانت طبيعة المهمة الملقاة على عاتق الدولة النامية سندا إضافيا للدعوة إلى تدخل الدولة، من حيث إن التنمية تتطلب إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية[11].

و بعد انهيار جدار برلين سنة 1989 ونهاية الحرب الباردة بدأ الترويج لانتصار نظام الإنتاج الرأسمالي وآلياته، من قبيل التجارة، التحرير و فك ارتباط الدولة التدريجي عن مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وقد خلق هذا الحدث التاريخي تغييرا ليس فقط في السياسة الدولية والمقاربات والنظريات الاقتصادية، وإنما في خطاب التنمية كذلك[12].

وكنتيجة لذلك ركزت الخطابات الدولية حول سياسات التنمية على دور القطاع الخاص ودعت إلى الحد من القطاع العام في هذا المجال، ومن النفقات غير الضرورية بنظرها، سيما القطاعات غير المربحة، مثل التعليم والرعاية الصحية. والتشديد على اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، عبر تحرير التجارة[13].

ومثل اتفاق مراكش سنة 1995 الممأسس لمنظمة التجارة الدولية، خطوة أخرى نحو تجديد الاعتقاد السياسي النيو لبرالي للتنمية . فقد وسعت المنظمة بفضل هذا الاتفاق من حقل نشاط اتفاقية الكات لسنة 1947 ، بما في ذلك اتفاقيات تحرير الزراعة وخدمات الحماية المتصلة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية، وفوت أعضاء المنظمة جزء من صلاحياتهم الوطنية إلى المجال الدولي [14].

هذا القرار السياسي يمثل خطوة رمزية نحو مركزية القدرة على المنافسة الدولية، في مقابل التماسك الاجتماعي الوطني في صنع السياسات الوطنية والدولية. هذا التغيير أثر على خطاب التنمية، وهو جزء من سيرورة مستمرة لبناء مجتمع السوق وتوطيد العلاقات الرأسمالية في يد عدد قليل من الشركات في إطار عالمي[15].

وقد تكيف خطاب وسياسات التنمية في المغرب مع خطاب وسياسات التنمية المعولمين. ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسي وطبيعة الدولة التي تشكلت بعد الاستقلال. فقد مثل المغرب كأحد دول العالم الثالث، حديث العهد بالاستقلال، استثناء من حيث طبيعة وشكل دولته. فالمخزن[16] ـ شكل وطبيعة الدولة

---

[10]) إبراهيم العيسوي: نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس ـ ربيع 1996، ص 69

[11]) إبراهيم العيسوي: مرجع سابق، ص 69

[12]) Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, op cit p4

[13]) op cit p4

[14]) Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, op cit p5-

[15]) Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur ; op cit p6-

[16]) يصعب حصر مفهوم المخزن في الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية فهو ليس صنف أو فئة اقتصادية حتى يمكن اختزالها في استنتاج اقتصادي من خلال السوق والرأسمال وليست صنف أو فئة اجتماعية نفهمها من خلال الدولة والسلطة والطبقة الموجهة. فهو مجرد معطى سو سيوتاريخي مغربي، يتجسد في الملك و حاشيته وأعوانه في مدينة الحكم وفي المناطق القبلية التي تحت نفوذه والتي كانت تسمى ببلاد المخزن في مقابل بلاد السيبة. أي بلاد النظام وبلاد الفوضى.

المغربية التاريخية ـ لم يُرمِز الاستمرارية التاريخية والديمومة لهذا التقليد فقط، بل أدمج الحداثة مع قبول بعض التحول. فالمخزن الذي يغرف مرجعياته من الماضي، يحاول أن يحتل مركز الضامن للمجتمع، معتبرا الاقتصاد بمثابة الإشكالية الاجتماعية المشروعة. وهو يحاول أن يلعب دور الموقظ للمجتمع المدني، موفرا الوسائل اللازمة لاستيعاب التحولات التي تتناسل[17].

استخدم المخزن إستراتيجيته لاحتلال المجال السياسي، محتكرا المبادرة، ولم يترك للغالبية الساحقة من الطبقة السياسية إلا مجالا محدودا يُفصِله حسب حاجياته. ويعتبر نفسه بمثابة الفاعل الوحيد القادر على صياغة الأهداف الكلية وتنسيق وسائل العمل. ولا يمكن أن تنجح مراقبة إعادة الإنتاج من قبل المخزن ـ في بلد خرج لتوه من الاستعمار ـ إلا بإتباع اقتصاد يبنى عضويا حول محورية الدولة، والمتسمة بالخصوصيات التي طبعت تاريخيتها. وبالتالي فرغم عدم قدرة المخزن على إيقاف التحولات، فهو قد نجح في منع التغييرات التي يعترض عليها. ولم تحدث في المجتمع المغربي إلا تغييرات اقتصادية طفيفة دون تغيير في الميدان السياسي[18].

وقد مكن التاريخ الطويل للمخزن في المغرب من مراكمة رأسمال من الخبرة ومن المعارف حول الحقل الاجتماعي، الشيء الذي مكنه من فعالية كبيرة في الحياة السياسية. وبذلك سيتمكن مباشرة بعد الاستقلال من التدخل في المجالات الجديدة التي استحدثت بفعل الاستعمار وهما الاقتصاد والمجتمع المدني. فقد أصبح الفاعل المحوري في الاقتصاد من خلال إدارة مركزية، أتاحت الاستثمار السياسي للفعل الاقتصادي. كما أصبح المحرك للمجتمع المدني، والذي يتصف بالهشاشة، وتمكن من الحد من استقلاليته[19].

وبالتالي فإن هذا الجهاز الذي يعتبر جوهر الدولة المغربية، رغم مظاهر الحداثة السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تؤثثها، سيتمكن من استمرارية التحكم في الاقتصاد والاجتماع بالمغرب، رغم كل التحولات التي عرفتها الدولة والمجتمع والاقتصاد، بفعل التأثير الخارجي أو التفاعل الداخلي.

فقد ساعدته خبرته على اعتماد إستراتيجية مرنة في تطبيق سياساته الاقتصادية، تقوم على الدينامية و النفعية والقابلية للتكيف حسب المستجدات، مع الحفاظ على الاستمرارية من خلال رجالات الدولة. فهو من أحدث مقاولات الدولة وهو من أيد خصخصتها، هو من تبنى سياسة التخطيط ثم تبنى سياسة التحرير، هو واضع السياسة الاجتماعية وهو المكرس للامساواة. ومن خلال الممارسات الاقتصادية للمخزن ستتم السيطرة على القوى المندفعة لتحرير السوق، حتى لا يصبح هذا الأخير هو المنظم والضابط للمجتمع. وبالتالي فقد كان التحرير من قبله ولحسابه[20].

وإن المحدد المركزي لإستراتيجية النظام السياسي المغربي ولمرجعيات السياسات المتبناة من قبله هو تأمين آليات مراقبة الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، وتوفير موارد شرعنة الحكم القائم على الهيمنة والاحتكار للسلطة، في مقابل إقصاء باقي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من مركز السلطة إلى هوامشها، في إطار قواعد اللعبة التي رسمها منذ دستور 1962. وبالتالي فسيوظف كل الموارد المادية والمعنوية لشرعنة الهيمنة، بما في ذلك سياسات وخطاب التنمية، سواء في مرحلة اقتصاد الدولة، أو في مرحلة اقتصاد السوق أو في مرحلة التوليف بين اقتصاد السوق واقتصاد التنمية.

نستنتج من خلال هذا التقديم بان مرجعية وخطط سياسات التنمية في المغرب ستتحد من خلال الخطاب المعولم حول التنمية والاستراتيجيـات الاقتصادية المعولمة من جهة، ومن خلال إستراتيجية الهيمنة السياسية من جهة ثانية. و تم توظيف ما هو اقتصادي واجتماعي لخدمة السياسي، سواء على مستوى الخطاب المرجعي أو على مستوى الخطط والبرامج[21].

---

[17]) Driss BEN ALI ; op cit; p 117

[18])op cit ; p 117

[19])op cit ; p 120-121

[20])Driss BEN ALI : op cit ; p 121

[21]) Habib EL MALKI et Abdelali DOUMOU: **L'INTERVENTIONNISME DE L'ÉTAT MAROCAIN A L~ÉPREUVE DE L'AJUSTEMENT ;** Editions du CNRS Annuaire de **?Afrique** du Nord **Tome** XXVI, 1981 ; p 284

ولذلك نتساءل عن انعكاس إقصاء الدراسات والبحوث الوطنية من وضع تصورات واستراتيجيات التنمية، بعد الاستقلال، واعتماد على العكس من ذلك الخطاب المعولم و استراتيجيات التنمية المستوردة وتوظيف الاقتصادي لاعادة إنتاج الاجتماعي، لتحقيق هيمنة السياسي، على سياسات التنمية المتبناة من قبل الدولة بعد الاستقلال؟ وكيف أدى ذلك إلى المساهمة في ضعف مردودية تلك السياسات؟

سنتلمس معالجة هذه الإشكالية، بإخضاع مضامين مخططات التنمية للدراسة والتحليل والتقييم، وذلك من خلال ثلاثة محاور وهي:

أولا ـ سياسات التنمية في المغرب والنمو الاقتصادي و اقتصاد الدولة.

ثانيا ـ سياسات التنمية في المغرب من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق.

ثالثا ـ سياسات التنمية في المغرب بين مرجعية اقتصاد السوق واقتصاد التنمية.

أولا ـ سياسات التنمية في المغرب و مرجعية النمو الاقتصادي و اقتصاد الدولة:

تبنى المغرب مباشرة بعد الاستقلال سياسة التخطيط لما يزيد عن ثلاثين سنة. وقد أعلن منذ المخطط الخماسي 1960 ـ 1964 على القطيعة مع المرحلة الاستعمارية ومع الاستثمار الأجنبي على

المستوى الاقتصادي. وفي مقابل ذلك أسس لمرحلة جديد تقوم فيها الدولة بدور المحرك للتنمية الاقتصادية.

فالتخطيط والنمو الاقتصادي هما السبيل، بنظرصناع القرار، لتحقيق القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري واللحاق بركب الدول المصنعة. وحسب المخطط 1965 - 1967 يعتبر التخطيط بمثابة ضمير النمو وروحه، فهو الذي يحدد إطار القرارات التي ينبغي اتخاذها، وهو مرجع للمبادرات الفردية. كما أنه يعطي صورة ناطقة عن مستقبل النمو ويعتبر مرجعا لمختلف عناصر الحياة الاتصادية[22].

وهو بهذا المعنى وسيلة أساسية للعمل لتسيير الاقتصاد في كل بلاد نامية، يمكن السلطات العمومية من ان تحدد بوضوح الاتجاهات التي ينبغي أن يسير عليها نمو البلاد في سنوات محددة، كما يعمل على توجيه و تعبئة مجهودات المصالح العمومية و الاوساط الاقتصادية الخاصة[23]. وتبين وثيقة المخطط الأهداف العامة القمينة بتحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي والتي ستسير عليها السلطات العمومية بصفة مستمرة [24].

ويعتبر التوازن المالي والاقتصادي، بالمقارنة مع السوق المالية والاقتصادية الدولية من أهم المرجعيات الموجهة للسياسات المتبناة في مخططات التنمية الاقتصادية[25]. والهاجس المتحكم في هذا الجانب هو حالة اقتصاد البلاد بالنسبة لتعامله مع الخارج. فالعجز الحاصل في ميزان الاداءات والذي يسبب تسديده انخفاضا في قدر مكاسب المغرب في الخارج، و يضخم ما عليه من الديون، يؤثر تأثيرا بالغا في نمو الاقتصاد [26].

ومن تم يتولد هاجس مالي آخر يوجه فكرة النمو، هو هاجس تحقيق التوازن في ميزانية الدولة [27]. وبالتالي فإن المشاريع والسياسات ذات الأولوية هي تلك التي تدر النفع اكثر من سواها، نظرا لكون الحالة المالية تقتضي تحديدا صارما للنفقات العمومية، وتعبئة لجميع موارد البلاد المادية و المعنوية[28].

وقد حصر التخطيط السياسات ذات الأسبقية والأولوية، في فترة ما بين ستينات وثمانينات القرن العشرين، في التنمية الفلاحية والسياحية والصناعية، تكوين الأطر والسياسة الديموغرافية. وكلها تهدف إما إلى الزيادة في الانتاج أو الحد من معيقاته، كما هو الشأن بالنسبة للسياسة الديموغرافية والتخطيط العائلي[29].

وارتباطا بإيديولوجية النمو الاقتصادي والزيادة في الانتاج كخيار وحيد للالتحاق بالدول المصنعة، فالمغرب يرى بأن التصنيع المغربي لا يمكن ان يخرج عن حدود القواعد و المقتضيات التي يرتكز عليها التطور الصناعي في العالم أجمع. و إذا كان من الممكن ادخال بعض المرونة على هذه القواعد لتنسجم مع الاحوال و الظروف المحلية، فان الجهاز الصناعي يجب ان يتماشى مع النظريات السليمة للانتاج و الايراد. و هذا ما يبرز ضرورة مرحلة إضافية تعزز السوق الداخلية[30]

لم يتبن المغرب في مخططاته المتتالية في هذه المرحلة سياسة تكنولوجية استراتيجية، ولم تتضمن المخططات إلا مبدأ عاما موجها لعمل الادارة في ما يتعلق بالتطور التكنولوجي. ويتوقف الأمر فقط عند درجة توظيف التقنيات الرأسمالية والوسيطة. وإذا كان المخطط الخماسي الأول يبحث عن التحسين المستمر لتقنيات الانتاج، فالمخططات الموالية ركزت على أهمية التقنية في خلق أقصى عدد من فرص الشغل[31].

---

[22]) المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات، قسم التنسيق الاقتصادي و التخطيط، التخطيط الثلاثي 1965-1967، ص 19

[23]نفس المرجع، ص1

[24] نفس المرجع، ص1

[25]نفس المرجع، ص1

[26]) التخطيط الثلاثي1965-1967، نفس المرجع، ص1و2

[27]) نفس المرجع، ص2

[28]) نفس المرجع، ص3

[29]) نفس المرجع، ص 23 - 35

[30]) نفس المرجع، ص 24

[31]) M. GERMOUNI : LA POLITIQUE DE DÉVELOPPEMENT TECHNOLOGIQUE DU MAROC INDÉPENDANT ; AAN, ***CNRS1976 ; p149***

يتبين من خلال التوجهات العامة التي وضعها الفاعل الحكومي في المخطط الثلاثي 1965 – 1967[32]، والتي أعاد التأكيد عليها في المخطط الخماسي 1968 –1972 [33]، مدى التركيز، عند تشخيص المشاكل وتبني الحلول، على البيئة الدولية وتهميش البيئة الداخلية في المقابل، خصوصا الاجتماعية والسياسية منها. وبناء عليه تم حصر الاختيارات الاستراتيجية في المشاريع الاقتصادية الصرفة، ذات المردودية المالية العالية والمضمونة، وليس على مشاريع تنموية لها مردودية اقتصادية واجتماعية في الآن نفسه، على المدى البعيد[34].

وحتى عند التقييم الحكومي الرسمي لبرامج وخطط العمل المتبناة يتم التركيز، بشكل كبير على مؤشر النمو والعجز المالي والتوازن النقدي، دون الالتفات إلى مدى انعكاس تلك الخطط على معيشة ومستوى حياة ورفاهية السكان. ولا يستحضر عنصر السكان م إلا عند الحديث عن مؤشر فرص الشغل التي أتاحتها المشاريع[35].

دفعت هذه المرجعية بالدولة إلى تتبنى إستراتيجية انتقائية للتنمية في مخططاتها، حصرت في إنشاء عشر قطاعات صناعية، تصنف أنها أساسية، في ظل التركيز على عائدات العملة الصعبة، وتحديث بعض القطاعات كالصيد البحري والصناعة التقليدية. كما سعى أول قانون للاستثمار، انطلاقا من معيار الانتقائية إلى التركيز على صناعات مثل الصلب والصناعات الكيماوية العالية والكيمياء العضوية المعدنية والتوليف على سبيل المثال، بحكم الخبرة التي اكتسبتها من مساهمة أنشطة النمو في الدول الصناعية [36].

ليس هناك أي تغيير جوهري في توجهات الدولة العامة ولا في خططها وبرامجها العملية في ما بين ستينات وثمانينات القرن المنصرم. فكما هو الشأن في مخطط 65 – 67 بقي الهدف العام والاستراتيجي في مخطط 68 -72 هو الزيادة في الانتاج والنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي والماكرو اقتصادي. فحتى السياسات والخطط الجديدة المتبناة، من قبيل التجهيز والاصلاح الاداري بقي الهدف منهما هو إزاحة العوائق أمام الزيادة في النمو[37].

لم يختلف مخطط 1973 - 1977 من حيث برامجه عن سابقيه، حيث بقي الهدف هو تحديث بعض القطاعات وزيادة الصادرات، ودعم أهداف النمو على المدى المتوسط، وذلك بتشجيع ودعم الاستثمارات الخاصة بشكل منتظم، خصوصا في القطاعات التي تذر العملة الصعبة، كالسياحة والصناعة التقليدية والصناعات التصديرية، وتلك التي تحدث فرص الشغل[38].

ورغم كل الإجراءات المتخذة فإن المخططات الثلاثة 1960 - 1964، 1965 - 1967 و 1968 - 1972 قد فشلت في التغلب على استمرار نسبة النمو المنخفض جدا في الإنتاج الإجمالي، وعلى زيادة البطالة، ومحدودية ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار[39].

وإلى جانب إيديولوجية النمو تحكمت في السياسات الوطنية ، في الفترة ما بين ستينات وثمانينات القرن العشرين، إيديولوجية الدولة التدخلية، أو دولة الرعاية، خصوصا أثناء وجود قوى سياسية تنادي بالاشتراكية في الحكومات التي عرفها المغرب مابين 1956 و 1962، حيث شغل عبد الرحيم بوعبيد، أحد قياديي هذا الطرح، الوظائف الأساسية لوزير الاقتصاد الوطني، والذي كان له دور محوري في وضع المخطط الأول للدولة، بشأن المشهد السياسي وبشأن الدور الاقتصادي للدولة[40].

---

[32]) التخطيط الثلاثي1965-، نفس المرجع1967 ، ص 1 - 3

[33]) نفس المرجع ، ص ه وهي من صفحات ما قبل الترقيم

[34]) نفس المرجع ، ص3

[35]) نفس المرجع، ص 6 – ص18

[36]) M. GERMOUNI : op cit *p150*

[37]) المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات، قسم التنسيق الاقتصادي و التخطيط، التخطيط الخماسي 68 19– 1972 ، الجزء الأول، ص 56 –58 و ص 68 - 69

[38]) المملكة المغربية، الوزير الأول، كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات، مديرية التخطيط والتنمية الجهوية، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1977، الجزء الأول، ص 62

[39])Abdel Aziz **BELAL**" Abdeljalil A G GOU RRAM; L'économie du Maroc depuis l'indépendance ; AAN, ***CNRS*** Avril-Mai 1970 ; p145

[40]) Abderrahim Bouabid et la question économique. Actes de la journée d'études de l'Association des Economistes Marocains. Publications des annuelles marocaines *d'économies rabat 1993*

ورغم إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم الاشتراكية، وتصادم مشروع الدولة مع مشروع الحركة الوطنية، وإعلان وزير المالية سنة 1965 في واشطن تبني المغرب النهج اللبرالي كاختيار مرجعي في المادة الاقتصادية، و تنصيص المخطط الثلاثي 1965 - 1967 على التخلي عن السياسة التوجيهية والتدخلية وتشجيع انخراط القطاع الخاص في سيرورة التنمية والعمل على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، فقد استمرت تلك الايديولوجية ووسعت الدولة من مستوى تدخلها في الاقتصاد، وزادت من آليات الحد من تأثير الرأسمال الأجنبي[41].

هذه المرجعية هي التي ستجعل من الدولة المبادر والمتعهد بالتنمية، من خلال التدخل المباشر في تنظيم وسير الاقتصاد، عبر سياسة التخطيط. وانعكس ذلك على السياسة الادارية للدولة، التي قامت على مركزية التخطيط والتنفيذ، في مقابل إقصاء لعنصري الانسان والمجال[42].

لقد انشغل المخطط الخماسي الأول، للمرحلة ما بين 1960 و 1964 بالبحث عن الانتاجية العالية لليد العاملة. ولأجل ذلك ركز باستمرار على تحسين تقنيات الانتاج، بالموازاة مع تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة في القطاع الفلاحي. وعنونة المخطط من لدن وزارة الاقتصاد الوطني والمالية آنذاك بالتنمية الصناعية[43] يعكس المنحى التقني للبحث عن الزيادة في الانتاج، على أساس أنه السبيل للالتحاق بركب الدول المصنعة والخروج من دائرة التخلف.

وفي نفس الاتجاه ذهب المخطط الثلاثي 1965 - 1967 حيث انشغل بتعميم التحديث الزراعي على كل القطاع، آخذا في الحسبان قواعد ومعايير الانتاجية التي عرفها التطور الصناعي العالمي، عند البحث عن منافذ أجنبية للتشجيع على استعمال التقنية والتكنولوجيا التي من شأنها أن تحسن من الانتاجية، حتى ولو كان ذلك على حساب بعض مناصب الشغل[44].

حصر صناع القرار أهداف السياسة الفلاحة في الزيادة في الانتاج، من خلال التصدير، وفي الزيادة في مناصب الشغل. وغاب عن تلك الأهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء، وكذلك تحسين مستوى عيش سكان الأرياف ومستوى الحياة في البادية، بما يحقق الاستقرار وعدم النزوح إلى المدن[45].

وتريد الدولة من التصنيع ونمو الصناعة أن يلتحق الاقتصاد المغربي بالتيارات والمجموعات الاقتصادية الكبرى[46]، وهي أميريكا وأوروبا. ولهذا الغرض تبرر الدولة سياستها الاقتصادية التدخلية وترى أن ذلك بمثابة شرط ضروري لسياسة التصنيع لانه تارة يضمن اقامة صناعات اساسية و تارة يقوم مقام المبادرات الفردية في القطاع الذي لا يقدم عليه الخواص[47].

وتذهب الدولة إلى أكثر من ذلك حين ترى بأن هناك قطاعات اقتصادية تنفرد الدولة باحتكارها و التي تتطلب احداث مؤسسات وطنية. هذا بالاضافة إلى تقديم الدعم والمساندة المالية للاستمارات الخاصة في القطاعات غير المحتكرة[48]، وذلك لمساعدة الخواص على مواجهة المنافسة، مع إمكانية الحلول محل

---

[41]) جواد النوحي: مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبة في المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية، سلسلة أبحاث، الدار البيضاء، ديسمبر 2009، ص 19

[42]) سنعود للتفصيل في هذه النقطة في المحور الثاني والثالث.

[43]) Royaume du Maroc ; Ministère de l'économie nationale et des finances ; Plan quinquennal 1960 – 1964 : Le développement industriel ; Division de la cordination économique et du plan ; p 66

[44]) جاء في هذا المخطط بأنه يجب العمل على النهوض بالفلاحة و ترقيتها لان تطورها و ازدهارها شيئ ضروري لضمان عيش السكان الذين يتزايد عددهم بصفة مطردة و توفير كميات زائدة قصد التصدير و توسيع آفاق السوق الداخلية و بالتالي تيسير امكانيات التصنيع... و تجديد الفلاحة يجب ان يسير جنبا الى جنب مع التصنيع لانهما عمليتان لا يمكن فصل الواحدة عن الاخرى. فبدون تصنيع لا يمكن تقويم اقصى للمنتوجات الفلاحية للحصول على نمو سريع في ميدان العمل المنتج و لا يمكن تزويد الفلاحة بما يتطلبه الانتاج من الوسائل العصرية . و لكي نتمكن من استيراد كميات اوفر من وسائل التجهيز ومعدات المصانع يجب تقوية صادرات الفلاحة و التقليل مما نجلبه من المواد الغذائية. في التخطيط الثلاثي 1965 - 1967، ص 24 - 30

[45]) جاء في التخطيط الثلاثي : وينبغي ان تطبق الاصلاحات الزراعية الاساسية ووسائل الاستثمار بعد اختيار دقيق للنواحي المعنية بالامر و انجازها بخطى ثابتة تمكننا من السيطرة على ما عسى ان يؤثر على مستوى الانتاج و كذلك الشان فيما يخص جميع التدابير المتعلقة بتسويق المنتوجات و ترويجها و نظرا لما سبق يجب ان ترتب اهداف الفلاحة على الصفة التالية:احذات مساحات خاصة بالفلاحة العصرية في منماطق جديدة، تنظيم اساليب الاستثمار في الاراضي التي سبق ان خصصت للفلاحة العصرية. نفس المرجع ، ص 27

[46]) نفس المرجع، ص 30

[47]) نفس المرجع، ص 32

[48]) جاء في التخطيط الثلاثي 1965 - 1967 ما يلي: " و اخيرا فقد تم احذات طريقة جديدة للمساعدات المالية قصد تشجيع الاستثمارات و ذلك بسن اعفاءات جبائية وتقديم اعانات نقدية تبلغ نسبتها بصفة عامة بصفة عامة 15 في المائة في قدر التوظيفات. و لكي يمكن نجاح هذه الطريقة يجب تحديد العلاقات بين الدولة و المؤسسات الخصوصية في شبه تعاقد بين الطرفين يبرز التزامات المقاول فيما يخص راس المال الذي يريد

رؤوس الأموال الخاصة عند الاقتضاء. وتبرر ذلك بكون تدخلها ليست له صبغة نهائية حيث ان الدولة قد تتخلى عن مساهمتها لفائدة القطاع الخاص بمجرد ما يصبح ذلك في حيز الامكان[49]

وقد باشرت الدولة ـ في وقت مبكر ـ استرجاع العديد من المرافق التي كانت تدار من طرف الشركات الأجنبية. وأهم هذه التدابير، نهج الدولة خلال مرحلة الستينات لسياسة مغربة مجموعة من القطاعات الفلاحية والصناعية والتجارية. وهو ما سيتم تأطيره قانونيا بإصدار ظهير 2 مارس 1973 الذي نص على مغربة المؤسسات التجارية والصناعية. وبموجب هذا التشريع لم يعد بإمكان المستثمرين الأجانب أن يستحوذوا على أكثر من 50 في المائة في مقاولة ذات طبيعة تجارية أو صناعية[50].

إذن نحن أمام ما يمكن أن نسميه برأسمالية الدولة. ويتأكد هذا بالرجوع إلى المخططات التي نحن بصدد دراستها. فالغاية المركزية المعلن عنها في هذه المخططات هي النمو الاقتصادي. والطرق إلى ذلك حسب نفس المخططات هي الاستثمار والتمويل والتجارة. وحددت الاستثمار في التصنيع والفلاحة الماكرواقتصادية والصناعات من أجل نقل التكنولوجيا والسياحة التي تؤمن العملة الصعبة، أما التمويل فهو عمومي تقريبا، ولا تكتفي الدولة بتمويل المشاريع التي تتبناها، بل تمول جزءا من المشاريع الخاصة، في إطار دعم وتشجيع القطاع الخاص، أما التجارة فهي تستند على تصدير المواد الفلاحية والمعدنية، وتستورد التقنية.

أما القطاعات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والسكن ومستوى العيش والحياة فهي لم تحظ بالمكانة اللازمة بها في المخططات، بل سمتها هذه الأخيرة بالقطاعات غير المنتجة. ولا يأتى على ذكر هذه القطاعات إلا على سبيل التبعية لأحد القطاعات التي تعتبرها منتجة، كالتعليم في علاقته بتكوين الأطر، التي يحتاجها القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي، أما التعليم العام فهو عبء على ميزانية الدولة، وينبغي تحديد نسبة الذين سيتابعون دراستهم في التعليم الثانوي حسب الميزانية المرصودة لهذا الغرض، وحسب الظروف المالية. وهو نفس الشيء بالنسبة للصحة، حيث يهتم بها في علاقتها بالتخطيط العائلي، الذي فرضته الزيادة في السكان، والتي تعيق إمكانيات النمو، وتتجاوز إمكانيات ميزانية الدولة[51]. أما تحسين ظروف الحياة في العالم القروي فلا يعزى إلى تنمية الانسان وإنما يعزى إلى الحد من الهجرة وإبقاء القرويين على أرضهم، لأن الهجرة تزيد عبئا ماليا على الدولة وتعيق الانتاج[52]. وحتى عند الحديث عن الشغل كهدف اجتماعي للمشاريع الاقتصادية فإن ذلك يعالج في علاقته بالقدرة الشرائية، وانعكاس القدرة الشرائية على الانتاج، دون اهتمام بالأجور والحماية الاجتماعية وباقي الحقوق الاجتماعية للأجير، ودون اهتمام بعلاقة الدخل برفاهية الشغيلة [53].

ونفس الملاحظة يمكن إدراجها فيما يتعلق بالتعاطي مع المجال. فالحديث عن الجهوية في هذه المرحلة كان وراءه هاجس النمو، حيث إن الهدف من جهوية التصنيع والاستثمار الصناعي هو استغلال مقدرات الجهات والمناطق بما يخدم استراجية النمو[54]. ولذلك اعتمدت الحكومة في مخططها الخماسي 1968 – 1972 على التشخيص الجهوي للمشاكل الاقتصادية وللمقدرات المتوفرة لمواجهتها[55].

تعكس التسمية التي حظي بها المخطط الخماسي 1973 – 1977 بعض التغير الطفيف الذي حصل في المرجعية العامة لسياسات التنمية، حيث لأول مرة يسمى هذا الأخير بمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتبين هذا التغير أيضا من خلال استبدال كلمة النمو بالتنمية في الجزء الأول المخصص لتقييم المخطط الخماسي 1968 - 1972.

توظيفه و مجال التشغيل الذي يفتحه لليد العاملة مقابل ما تقدمه الدولة من فوائد و امتيازات و ما تضمنه بالنسبة لرؤوس الاموال الاجنبية من استقرار و ضمان للتحويل" ، نفس المرجع ص 32-33

[49]) نفس المرجع، ص 32

[50]) جواد النوحي: مرجع سابق، ص 19

[51]) التخطيط الخماسي 1968 - 1972 ، ص 102 - 103

[52]) نفس المرجع، ص 104 - 105

[53] التخطيط الثلاثي1965-1967 ص 33 - 35 والتخطيط الخماسي 1968 - 1972 ص 66 - 67

[54]) التخطيط الثلاثي 1965 – 1967 ص 50 - 51

[55]) التخطيط الخماسي 1968 - 1972 ص ه – ط قبل الترقيم و ص 47-49

وتم الانتقال في القسم المخصص لرسم التوجهات العامة للمخطط من الحديث عن التوازن الاقتصادي والمالي إلى الحديث عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وقبل هذا وذاك تم تغيير حتى تسمية الهيئة الإدارية العامة المكلفة بالتخطيط لتسمى بمديرية التخطيط والتنمية الجهوية[56]. أكثر من ذلك فقد خصصت الحكومة الجزء الثالث من المخطط للحديث عن التنمية الجهوية بشكل مفصل[57].

تسللت إلى المرجعية العامة لسياسات التنمية، من خلال المخطط مجموعة من المفاهيم المهمة كالجهوية واللامركزية وإعداد التراب والتوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية. وكلها مفاهيم تعطي نظريا مكانة مركزية للإنسان والمجال في وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية. هذا الإنسان والمجال تأديا كثيرا من سياسات النمو. وقد أدت السياسات الصناعية مثلا التي تبنتها مجموعة من الدول الرأسمالية في مرحلة التوسع الصناعي تحت غطاء إيديولوجية النمو إلى اختلالات مجالية أضرت بالإنسان وبمستقبله[58].

غير أن مفاهيم المجال والإنسان والتنمية والجهوية واللامركزية ضعيفة المدلول في المخطط الخماسي 1973 - 1977[59]، ويعزى ضعف مدلولات تلك المفاهيم إلى سياق تبنيها. فالدافع الأساسي إلى ذلك هو تراكم الاختلالات الاجتماعية والترابية، الناتجة عن إيديولوجية النمو السريع التي تحكمت في سياسات التنمية في هذه الفترة[60].

ليس في مخطط 1973 - 1977 خططا وبرامج تخص تنمية كل جهة على حدة، كما لانجد أي اهتمام بالإنسان كمحور للتنمية، من حيث كونه فاعلا وهدفا في نفس الوقت للعملية. كل ما هنالك هو اعتبار الجهة مختبرا يمكن من تعيين المواقع الجغرافية والبشرية والنشاطات الحيوية، للمخططات والبرامج الماكرو اقتصادية في الفلاحة والصناعة والسياحة[61]. أي تعيين محكم لمواقع الاستثمارات المركزية[62].

فالتخطيط الجهوي للتنمية هنا هو مجرد برنامج عمل يمكن من إعطاء بعد جغرافي لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تيسير أسباب النمو والتوازن. أكثر من ذلك فالفكرة الرئيسية التي تعتمدها جهوية المخطط تقوم على توسيع آفاق التخطيط الوطني[63].

وبالعودة إلى برنامج العمل القطاعي الذي حدده مخطط 1973 - 1977[64] لانجد أي تغير في الخطط والبرامج المتبناة. الشيء الذي يبين أن المفاهيم الجديدة التي تسللت للخطاب المرجعي العام لهذا المخطط لم تترجم عمليا في البرامج. وبالتالي يبقى إدراجها للاستهلاك والدعاية.

ولم تدرج في أي من المخططات التي غطت مرحلة ما بين ستينات وسبعينات القرن العشري أية خطة عملية ولا برنامج يهم الجانب السياسي في التنمية. وقد ظل هذا الجانب مغيبا تماما وبشكل كلي، سواء على المستوى الحقوقي أو على المستوى المؤسساتي. كما لم تتضمن مخططات هذه المرحلة في مرجعيتها العامة أية إشارة إلى البعد السياسي في عملية التخطيط، ولا عن أهمية التخطيط في تطوير العملية السياسية أو في التنمية السياسية، ولا عن الأهداف السياسية المتوخاة من العملية.

بناء على ما تقدم يمكن القول إن هذه المخططات هي مجرد مجموعة من الآليات لم تكن ترقى إلى مستوى التخطيط القومي، لأنها لم تكن تنبثق عن مشروع مجتمعي معلن عنه ومتوافق عليه. وبالتالي فهي إجراءات لخدمة أجندة مسكوت عنها ولم يكن يعلن عنها في تلك المخططات. وهي أجندة سياسية شخصية وفئوية. وهذا كان أحد أسباب فشل تلك الاجراءات.

---

[56]) مخطط 1973 - 1977، الجزء الأول.
[57]مخطط 1973 - 1977، الجزء الثالث: التنمية الجهوية.
[58]) هلدبرت إزنار: الحيز الجغرافي، ترجمة محمد إسماعيل الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت 1994، ص 149 - 181
[59]) المخطط الخماسي 1973 - 1977، ص 50 - 52
[60]) نفس المرجع ، ص 57
[61]) نفس المرجع ، ص 64 - 81
[62]) نفس المرجع ، ص 63
[63]) نفس المرجع 1973 - 1977، ص 63
[64]) نفس المرجع ص 157 - 195

فقد ساهم غياب هذا المنظار في عشوائية التخطيط الذي عرفه المغرب. وقد اعترف الفاعل الحكومي نفسه بهذه العشوائية، من خلال تقييمه الخاص لمنجزات المخططات. وتحدث في هذا الصدد مخطط 1968 – 1972 فوضى المشاريع المتبناة في المخططين السابقين عليه[65].

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي في تكريس اقتصاد الريع الذي يعول على مساعدات الدولة، كما أدت إلى تفاقم فوضى المال العام[66]. وهذا ساهم في فشل تلك السياسات في تحقيق أحد مساعيها، والمتمثل في بناء وتاهيل قطاع خاص وطني يحل محل الدولة في مرحلة لاحقة. ومما يبين هذا الفشل، كما سنرى لاحقا، الاستعانة القصوى وشبه الكلية للدولة المغربية بالاستثمار الأجنبي للخروج من أزمة المديونية التي تفاقمت في ثمانينات القرن المنصرم.

لقد فشلت المخططات التي تبناها المغرب في تحقيق ما سطرته من أهداف وما وضعته من خطط. وقد أعلن الملك، بصفته الفاعل الرسمي المركزي، الذي احتكر الأجزاء الكبرى من صناعة القرار ووضع السياسات ـ دستوريا وعمليا ـ عن وهمية التخطيط[67]. الشيء الذي يسمح بالقول بأن كل الخطط والبرامج والمشاريع الكبرى كانت وهمية وآليات تنفيذها وهمية.

وأعلن الملك عن ضرورة الإصلاح الجذري للمكاتب والمؤسسات العمومية[68]، التي تضخم عددها في المجال الاقتصادي والمالي، الفلاحي والصناعي، إلى حد أدى إلى تغول الجهاز الإداري وتغلغله على حساب ما وضع من أجله، رغم خطط إصلاح الادارة التي تبنتها الحكومات، بهدف إقامة إدارة عصرية تقوم على تحديد المسؤوليات، تحقيق نوع من لامركزية الادارة، تبسيط الاجراءات وتحقيق خدمات إدارية بنفقات قليلة. هذا إلى جانب تحقيق فعالية الجهاز الاداري[69].

يمكن إرجاع أحد أسباب الفشل إلى تبعية الاقتصاد الوطني لاقتصاديات الدول المصنعة، الشيء الذي أدى إلى سرعة انعكاس الأزمات الدولية على الاقتصاد الوطني، خصوصا أمام ضعف البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وأدى إلى سرعة تفاقم المديونية والتدهور الاقتصادي[70]. ينضاف إلى ذلك المناخ السياسي الداخلي السائد، والمتسم بالتأزم والانغلاق والتوجس وعدم الثقة والتقاطب الايديولوجي الحاد بين المكونات السياسية المغربية.

وقد جاء المخطط الخماسي 1981 ـ 1985 ليدق ناقوس الخطر، متوقفا بشكل أساسي عند المشاكل الكبرى التي تهدد مستقبل المغرب وتعيق تقدم المجتمع وتطوره. فهو يرى بأن المهم ليس تحديد آفاق النمو، وإنما إيجاد حلول لمعيقات هذا النمو المأمول. وأهم هذه المعيقات النمو الديموغرافي والتحول في نمط الحياة وارتفاع ساكنة الحواضر، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات، في ظل مديونية متضخة ووضع اقتصادي ومالي متأزم[71].

يضعنا المخطط الخماسي 1988 ـ 1992، من خلال تقييمه للمخططات التي سبقته، خصوصا ما بين 1973 و 1987، أمام أحد أكبر أسباب فشل سياسات التنمية المتبناة من لدن الدولة المغربية لما يناهز ثلاثين سنة. ونظرا لأهمية هذه المعطيات سنوردها كما جاءت في المخطط:

" إذا كانت البلاد في الماضي قد نجحت في تمويل تنميتها دون اللجوء إلى الاقتراض بشكل كبير، فإن تدهور **الظرفية الدول**ية منذ النصف الثاني من السبعينات، والتي تميزت على الخصوص بهبوط أسعار المنتوجات الفوسفاطية والأزمات النفطية، قد جعلت من الضروري اللجوء، وبشكل مكثف، إلى **الاقتراض من الخارج لمواجهة تمويل البرامج الادارية الاستثمارية** في إطار المخطط الخماسي 1973 ـ 1977. وقد استمر هذا التوجه إلى ما بعد سنة 1977، مع ظهور **عجز كبير في الحساب الجاري لميزان الأداءات التي تطلب تمويلا مهما**. وكنتيجة لذلك، لم يتوقف **تدهور مؤشرات الدين الخارجي**.

---

[65]) المخطط الخماسي 1973 ـ 1977، ص 38 ـ 42

[66]) المخطط الثلاثي 1965 – 1967 ص 43 -47

[67]) المخطط الخماسي 1988 ـ 1992، ص 10

[68]) المخطط الخماسي 1988 ـ 1992، ص 13

[69]) المخطط الخماسي 1968 – 1972، ص 46 – 47

[70]) المخطط الخماسي 1988 ـ 1992 ص 15

[71]) المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية التخطيط، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981 ـ 1985، التوجهات والتوقعات العامة، ص 93

وبالفعل فإن حجم الديون الذي كان في حدود 54.300 مليون درهم سنة 1981، قد تزايد فيما بعد ليصل إلى 151.500 مليون درهم سنة 1986، أي ما يعادل **70,5 في المائة و 113,8 في المائة من الناتج الداخلي الاجمالي على التوالي**. كما أن **خدمة الدين الخارجي** أثقلت كاهل احتياطي البلاد من العملة الصعبة، إذ بلغت هذه الخدمة سنة 1986 32.130 مليون درهم، أي ما يعادل 68,6 في المائة من صادرات السلع والخدمات والتحويلات الخاصة، مقابل 7.240 مليون درهم و 34,1 في المائة فقط سنة 1981. وأمام هذه الوضعية، وأخذا بعين الاعتبار للضغوط الكبيرة التي مورست على الأداءات الخارجية للبلاد، كان من الضروري اللجوء إلى إعادة الجدولة ابتداء من شتنبر 1983. ومنذ ذلك الوقت، تمكن المغرب من إعادة جدولة ديونه ثلاث مرات مع مجموعة من البلدان المنتمية لنادي باريس ومرتين مع الأبناك التجارية العالمية"[72].

نتوقف من خلال هذا النص عند أربع استنتاجات عنوانها بنظري هو الفساد المالي والاداري، وهذا ما جاء في تقارير الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية المالية وغير المالية، من أهمها البنك العالمي[73]. السبب الأول يرجع إلى أحد الاجراءات التي تبنتها الدولة في تلك المخططات، والمتمثل في الدعم الذي خصص للقطاع الخاص، بدعوى بناء الاقتصاد الوطني. وفي هذا هدر واضح للمال العام[74]. السبب الثاني يرجع إلى أن تخصيص جزء من المال العام لشراء التكنولوجيا والتقنية الصناعية لم يواكبه إنشاء صناعات إنتاجية، وبقي الاعتماد على الفوسفاط. السبب الثالث يعود من جهة إلى الاقتراض من الخارج ومن جهة ثانية إلى تخصيص تلك القروض لما سمي بالبرامج الادارية الاستثمارية. فهي حتى وإن تمت تسميتها بالاستثمارية فهي برامج إدارية أدت إلى تغول الجهاز الاداري وهدر المال العام في الأجور العالية لموظفي المؤسسات والمكاتب العمومية والتعويضات.

كان دعم الاستثمار الخاص وراء إحداث مجموعة من المؤسسات المالية التابعة للدولة من أجل دعم هذا القطاع، من بينها البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، الذي يدعم ويشارك في تمويل المشاريع الصناعية. كما يستفيد الاستثمار الخاص من مجموعة من الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، في حين أن هذا الأخير بقي يستمثر في قطاعات محدودة كالغزل والنسيج والدهون الصناعية. ولم تمكن كل المساعدات والدعم للاستثمار من إنهاء إحجام الاستثمار الخاص ومن إقناعه عن التراجع عن قرار التخلي عن بناء مجمع الصلب[75].

ومن أسباب الفشل أيضا تأخر انطلاق البرامج والخطط المتبناة، لأسباب موضوعية وتقنية، توقف العديد من المشاريع الصناعية الكبرى التي تبناها المخطط الخماسي 1960 - 1964 مثلا إما بسبب المبالغة في تقدير الطلب المستقبلي على بعض المشاريع وإما بسبب عدم كفاية الدراسات السابقة على تبني المشاريع[76].

هناك أيضا سبب يعود إلى تبني نظام النمو" اللبرالي" في سياق يهيمن عليه الضعف الكبير للقدرة الشرائية الجماعية للسكان، وتفضيل الرأسمالية المحلية لأنشطة المضاربة بدلا من أنشطة الانتاج. كما واكبت سياسة التخطيط خاصية الخلل العميق والهوة الساحقة بين التوقعات والتوجهات والانجازات الملموسة في مجال الاستثمار، الشيء الذي يجعل معدل الناتج المحلي الاجمالي من بين أدنى المعدلات[77].

---

[72]) المخطط الخماسي 1988 - 1992 ص 65

[73])) BANQUE MONDIALE ; Direction du développement des secteurs privé et financier ; Bureau régional Moyen-Orient et Afrique du Nord : Rapport No 19975-MOR ; ROYAUME DU MAROC ; MISE À JOUR DE L'ÉVALUATION DU SECTEUR PRIVÉ :*LE SECTEUR PRIVÉ : MOTEUR DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE MAROCAINE* 15 décembre 1999

[74])Abdel Aziz BELAL" Abdeljalil A G GOU RRAM; L'économie du Maroc depuis l'indépendance ; op cit ; p161

[75])Abdel Aziz BELAL" Abdeljalil A G GOU RRAM) op cit ; p164

[76])op cit ; p159- 164

[77])Abdel Aziz **BELAL"** Abdeljalil A G GOU RRAM; op cit ; p165

ونقف في الأخير عن ارتفاع الدين الخارجي سنة بعد سنة، هذا بالاضافة إلى تفضيل المغرب الاقتراض من الدول الرأسمالية ـ ألمانيا، فرنسا وأمريكا ـ ومن البنك الدولي. مما أدى إلى تخصيص جزء مهم من العائدات لخدمة الدين وليس للتنمية[78].

إن التحولات التي عرفها الاقتصاد والمجتمع المغربي لم تكشف عن تحول حاسم وعميق في هيكل الاقتصاد وفي علاقته بالخارج، باستثناء نقل جزء من الايرادات والرأسمال الوطني، التي كان يتصرف فيها الأجانب في السابق إلى مغاربة، لم تدفع بالطبقات البورجوازية الجديدة إلى الاستثمار المنتج، و ظلوا يفضلون الاستثمارات المربحة كالسياحة والبناء[79].

ساهم هذا الفشل في تخلي المغرب عن سياسة التخطيط، وفي التأسيس لخطاب مغاير حول التنمية، واستراتيجيات مغايرة من أجل التنمية، عنوانهما اقتصاد السوق من أجل التنمية ورفاهية الشعوب.

ثانيا ـ ثانيا ـ سياسات التنمية في المغرب من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق:

كانت إذن وراء التراجع عن التخطيط وتدخل الدولة عدة عوامل، منها ما يعرف بالثورة المحافظة أو اللبرالية الجديدة، التي ترجع مشكلات اقتصاديات الدول الثالثية إلى إفراط الدولة في التدخل، وتوسعها الشديد في إجراءات دولة الرفاه، وعدم كفاءة القطاع العام. ومنها تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا ثم انهيار النظام الاشتراكي، الذي أدى إلى تنفير الكثيرين من فكرة الاقتصاد المخطط وإدارة الدولة للاقتصاد. ومنها ما نزل بالكثير من الدول النامية من كوارث في مساراتها التنموية، سعت للخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التي تشترط التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون. ومنها أيضا قوة جذب نموذج التنمية الآسيوي الذي فسر البعض نجاحه باعتماده على قوى السوق والانفتاح على النظام الاقتصادي العالمي[80].

تضافرت هذه العوامل للنيل من مصداقية التخطيط ولزرع الشك في جدوى الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومات، وبالتالي لدفع معظم الدول النامية إلى التحول إلى اقتصاد السوق، وتبني أفكار متطرفة فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية[81]. ففهم رواج اللبرالية الجديدة لا يمكن فهمه بمعزل عن جهود الرأسمالية العالمية في توسيع منطقة نفوذ النظام الرأسمالي في العالم، ومحاربة أي نظام بديل له، خاصة النظام الاشتراكي[82].

وفي المغرب كانت بدايات التحول الأولى منذ مخطط 1973 ـ 1977[83]. وقد سرع انخراط البلد في برنامج التقويم الهيكلي تأثر السياسة الاقتصادية المغربية تأثرا عميقا بالتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، كما سرعت الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية[84].

وستشكل الخطاب الجديد حول التنمية من خلال التصور الجديد للمؤسسات الدولية للتنمية، والذي يقوم على وضع طريق جديد لها يرتكز على الحد من التعريفات الجمركية، وإلغاء دعم المستهلك والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وهو ما تبلور في البداية فيما عرف بوفاق واشنطن[85].

هذا الوفاق وضع عشر قواعد لتدبير اقتصاديات الدول النامية وهي، ضرورة اعتماد الصرامة الماكرو اقتصادية كمحدد لتدبير الميزانية، تحديد الأولويات في مجال النفقات العمومية، إصلاح الضريبة، تحرير معدلات الفائدة، وضع نظام صرف تنافسي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمارات

---

[78])op cit ; p166

[79])Kamal A. BOUGUERRA : STRATÉGIE INTERNATIONALE ET DÉVELOPPEMENT A LA PÉRIPHÉRIE LES TRANSFERTS DE TECHNOLOGIE AU MAGHREB, AAN, ***CNRS 1976 ;p 40-39***

[80]) إبراهيم العيسوي: نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس ـ ربيع 1996، ص 69

[81]) نفس المرجع، ص 70

[82]) إبراهيم العيسوي نفس المرجع ، ص71

[83])Kamal A. BOUGUERRA : op cit **, p 40**

[84]) جواد النوحي: مرجع سابق، ص 20

[85]) نفس المرجع، ص 20

المباشرة القادمة من الخارج، خوصصة المؤسسات العمومية، وضع مرونة على حواجز الدخول والخروج إلى الأسواق، وأخيرا ضمان حق الملكية[86].

وستتأثر مرجعية سياسات التنمية في المغرب في هذه المرحلة بثلاث ديناميات للعولمة، حسب أحد الكتاب[87]. هذه الديناميات هي الدينامية الاقتصادية والدينامية الثقافية والدينامية السياسية.

إن أكثر هذه الديناميات تميزا هي سيرورة العولمة الاقتصادية، حيث يبدو أن الاقتصاد العالمي ينحو بالنظام الكوني ليكون اقتصاديا، وهو نظام مندمج للإنتاج والتسويق، ينظم جزئيا عبر اتفاقيات دولية. كما يستند هذا الاقتصاد لنظام نقدي موحد، فضلا عن الابتكار العلمي والتكنولوجي الجذاب[88]. الدينامية الثانية ثقافية تتأسس على مبدأ أساسي هو إضفاء الطابع العالمي على "أسطورة" التقدم ـ التنمية[89]. الدينامية الثالثة هي الدينامية السياسية. وتتمحور حول وضعية الدولة في النظام الدولي الجديد. أهم مرتكزات هذه الوضعية هي أن الدولة ليست الفاعل الوحيد والسيد في هذا النظام، وظيفة الدولة هي الوساطة بين المجتمع ""العالمي والمجتمع المحلي، ووظيفة إدماج هذا المجتمع في النظام الدولي، على أساس أن الدولة هي خادم وناشر الحداثة، المشرعن لها بمهمة تحقيق التنمية[90].

و إن من الوظائف التي ستلتزم الدولة القيام بها، في مقابل تخليها عن وظائفها السيادية القانونية والاقتصادية، وظيفة إدارة الفجوة بين الآثار الاقتصادية والثقافية للعولمة. ومن بينها الآثار الداخلية لأزمة فكرة التنمية. وهذا أفقد الدولة جانبا مهما من مصداقيتها القومية التنموية، التي يستند إليها التعايش القائم بين دولة ـ أمة، والذي كان يعطي للدولة شرعية شعبية لما تقوم به[91].

في هذا السياق بدأ المغرب يتحول باتجاه العولمة الاقتصادية[92]. وستكون خوصصة الاقتصاد على جدول الأعمال في نهاية ثمانينات القرن المنصرم، وستكون هي مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد المغربي لفائدة القطاع الخاص. كما ستكون عبارة " الحد الأدنى من الدولة" بمثابة الشعار الرئيسي والكلمة المفتاح لسياسة التكيف الهيكلي[93]. وكل هذا أفقد السلطة أحد موارد مشروعيتها، وذلك لأن القطاع العام هو من آليات إعادة الانتاج الاجتماعي[94].

وفي نفس السياق جاء المخطط الخماسي 1988 ـ 1992، والذي غير بشكل كبير من المرجعية العامة التي حكمت سياسات التنمية بالمغرب لما يناهز ثلاثين سنة خلت. غير أن التغيير الحاصل جاء ليعزز جانبا مركزيا من تلك المرجعية، في مقابل تخليه عن الجانب الآخر. فالجانب المتخلى عنه هو تدخلية الدولة وسياسة التخطيط، أما الجانب الذي حظي بالتعزيز فهو فكرة النمو الاقتصادي والزيادة في الانتاج. وعززت هذه الفكرة من خلال إحلال فكرة واستراتيجية اقتصاد السوق محل فكرة واستراتيجية التخطيط والدولة التدخلية.

ذهب الملك الحسن الثاني، في الرسالة التي وجهها إلى الوزير الأول، في موضوع إعداد ما سمي بمخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن التخطيط هو ضرب من الوهم، لأنه يتناقض من جهة مع قواعد المنافسة والمبادلات الدولية التي يخضع لها اقتصاد المغرب، الذي هو في طريق النمو، ولأنه من جهة ثانية هو بمثابة اختيار سياسي يتناقض مع التوجه الاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره

---

[86]) نفس المرجع، ص 28

[87])Jean-Robert **HENRY :** LES ÉTATS MAGHRÉBINS A L'ÉPREUVE DE LA MONDIALISATION ; **Editions du CNRS Annuaire de l'Afrique du Nord Tome XXVI, 1987 ; p31**

[88])Jean-Robert **HENRY :** LES ÉTATS MAGHRÉBINS A L'ÉPREUVE DE LA MONDIALISATION ; **op cit ; p31**

[89] Op cit **; p32**

[90] Op cit **; p33**

[91])op cit **; p34-35**

[92])Jean-Robert **HENRY :** op cit **; p34-35**

[93])Habib EL MALKI et Abdelali DOUMOU: **L'INTERVENTIONNISME DE L'ÉTAT MAROCAIN A L~ÉPREUVE DE L'AJUSTEMENT ;** Editions du CNRS Annuaire de **?Afrique** du Nord **Tome** XXVI, 1981 ; p 283

[94]) op cit, 1981 ; p 283

المغرب منذ الاستقلال، والمتمثل في الاختيار اللبرالي[95]. كما تضمنت تلك الرسالة إعلانا شبه رسمي عن انتهاء مرحلة التخطيط واقتصاد الدولة[96].

أعلن الملك أيضا في رسالته الانتقال من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد المقاولة ، حيث ذهب إلى أن دور المبادرة الخاصة هو دور حاسم في تنمية الثروة الوطنية وفي توزيعها، وهي أداة متميزة لنمو البلاد وتنميتها. ولذلك يريد من حكومته أن تتخذ التدابير والاجراءات الكفيلة بتشجيع المبادرة الخاصة ودعمها بكل ما تستحقه من عناية. كما ينبغي على الحكومة أن تحصر تدخل الدولة في القيام بدورها في تحفيز وضبط النشاط الاقتصادي[97].

أمام فشل الدولة من خلال مكاتبها ومؤسساتها العمومية وشبه العمومية، التي سيطرت على المبادرة الاقتصادية لمدة تقارب الثلاثين سنة في تحقيق النمو المنشود وأهداف النمو الموعودة، وأمام استفحال بطالة الشباب حاملي الشواهد، ستبدأ الدولة في تبني سياسة التخلي والتواري إلى الخلف والتستر وراء خطاب حفز روح المبادرة لدى الشباب حاملي الشهادات وتشجيع المقاولات الصغرى[98].

غير أن ذلك ليس فقط للاستهلاك الداخلي، بل هو يتضمن إعلان المغرب عن تبني الإيديولوجية الجديدة في العالم بشأن وظيفة الدولة، والتي تسمح بفسح المجال للرأسمال الخاص العالمي ليحل محل الدولة في صناعة القرار الاقتصادي، وفي تحقيق النمو والتنمية. وذلك من خلال تبني السياسة الاقتصادية التعاقدية وسياسة الشراكة والتفاوض، ومن خلال لا مركزية السياسات والقرارات[99].

أعلن المخطط عن رؤية جديدة للتنمية مفادها أنها ستتحقق من خلال اقتصاد السوق والقطاع الخاص. الشيء الذي سيقتضي تفويت قطاعات حيوية للرأسمال الخاص، خصوصا الأجنبي منه. ومن هذه القطاعات الحيوية على المستوى العالمي قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعرفة[100].

يستدرج المخطط في المقابل مفاهيم مناقضة في عمقها ـ بنظرنا ـ لاقتصاد السوق، من قبيل مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والانسان والمجال، إلى جانب مفهومي الجهوية والتنمية[101]. ويشرعن ذلك بالقول إن هدف المخطط هو تكريس إمكانيات الاقتصاد الخاص وتنشيط قدرات الاقتصاد الاجتماعي على المستويين الجهوي والمحلي[102].

سميت هذه التوليفة بالأولويات المندمجة والاستراتيجية لمخطط المسار، والمرتكزة على تنمية العالم القروي، إنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتكوين الانسان، الصيانة، المساهمة المتضافرة لجميع القطاعات في التنمية، إصلاح المؤسسات العمومية، تكثيف السياسة الجهوية، والدور المتزايد للقطاع الخاص والجماعات المحلية على أساس تعاقدي، في إطار بناء هياكل ديناميكية ومندمجة وإستراتيجية منفتحة على المستقبل وفي مستوى الانسان وحاجياته[103].

الجانب الثاني من التوليفة هو تحريك الديناميكيات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية عن طريق استغلال الامكانيات الذاتية والانفتاح الواعي على التقدم العلمي والاعلامي، في إطار أنشطة إنتاجية و مسلسل اللامركزية الملائمة للتشغيل، تلبية الحاجيات الأساسية، التمرن وبروز كفاءات جديدة ومواهب خلاقة. كل ذلك من أجل التوجيه الملائم للتشغيل ولتلبية الحاجيات الأساسية للسكان[104].

هذه التوليفة تبين درجة إعادة إنتاج المرجعية العالمية المعولمة التي تجمع هي الأخرى بين متناقضات أو جمع ما لا يجمع، من خلال التوليف بين خطاب الرأسمال الدولي الاقتصادي والمالي المعولم، والخطاب الإنساني والاجتماعي.

---

[95]) مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988 - 1992، ص 10 - 11

[96]) نفس المرجع، ص 10

[97]) المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية التخطيط ، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988 - 1992، ص 12

[98]) نفس المرجع، ص 13 - 14

[99]) نفس المرجع ، ص 14

[100]) نفس المرجع ، ص 17

[101]) نفس المرجع ، ص 24 - 25

[102]) نفس المرجع، ص 27

[103]) نفس المرجع ، ص 27

[104]) نفس المرجع ، ص 27

و من خلال الخطاب الافتتاحي للملك في الدورة الربيعية لمجلس النواب في 8 أبريل 1988، والذي اعتبره خطابا توجيهيا، تتبين الاختيارات الاقتصادية للدولة، والمتمثلة في النزوع نحو تقليص حجم تدخل القطاع العمومي في الاقتصاد، في مقابل توسيع تدخل القطاع الخاص الأجنبي والمحلي. و قد ترجمت هذه الاختيارات عمليا من خلال سياسة الخوصصة والحد من احتكار الدولة لمجال الاقتصاد[105]، ومن خلال نقل تدبير العديد من المرافق الحيوية إلى القطاع الخاص، بواسطة عقود الامتياز والتدبير المفوض، الذي شمل أهم القطاعات الاجتماعية الحيوية، كالماء والكهرباء والنظافة والصحة وغيرها.

ويبقى المنظور الاقتصادي المالي المتحكم في تحديد الهدف من الخوصصة. فتخفيف الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة من جراء الإعانات المالية التي تبذلها المؤسسات العامة، والإعانات التي يحصل عليها القطاع العام من الميزانية تمثل10% من النفقات العامة في مجال التسيير والتجهيز هي مبالغ رصدها لأغراض أخرى قد يكون أجدى وأنفع للوطن والمواطنين، في نظر الخطاب[106].

اختار المغرب إذن زيادة الانفتاح على الاقتصاد الأجنبي واقتصاد السوق. فالمؤسسات العامة، بالنسبة إليه، أداة غير صالحة في نظام اقتصادي منفتح بقوة على الخارج، كما أنها استنفذت مهمتها، حيث عملت على تسيير سبل الانتقال إلى نظام اقتصادي أقل بساطة وانغلاقا على نفسه. ولذلك فالخطاب يذهب إلى أن الاقتصاد العصري المرتبط بالمبادلات الدولية يتطلب في جميع القطاعات التي لا تستلزم فيها المصلحة العامة تدخل الدولة وجود مؤسسات خاصة تسير وفق قوانين السوق، وتتسم إدارتها بقدر من المرونة يتيح لها أن تتطور بحسب ما تقتضيه الظروف[107].

التوجه الثالث هو تنمية الصادرات وفتح الباب للاستثمار الأجنبي. فالازدهار الاقتصادي، في جميع بلدان العالم، بنظر الخطاب، مرتبط بتيار المبادلات، الذي يرتبط بدوره بالاقتصاد العالمي. والمؤسسات الخاصة تقوم بدور حاسم في مجال تنمية الصادرات، بما تتسم به من روح الابتكار وقدرة على غزو الأسواق الأجنبية. كما أن الحذر من مخاطر التدخل الأجنبي في الميدان الاقتصادي، لا يعني التهاون بالمكاسب التي يمكن أن يحصل عليها في الأسواق الدولية في الوقت الذي تسعى فيه النظم الاقتصادية المغلقة على نفسها إلى اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية[108].

ولأجرأة تلك الأهداف المعلن عنها تبنت الدولة مجموعة من التدابير، من أهمها إدخال إصلاحات على نظام البورصة، وقانون الشركات، ونظام الضرائب المفروضة على القيم المنقولة. هذا إلى جانب إنشاء هيئة خاصة متكونة من خبراء ذوي كفاءة عالية يوكل إليها القيام بإنجاز جميع العمليات التي يتطلبها تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، في جميع المراحل التي تمر بها من بدايتها إلى نهايتها، وتخول السلطة اللازمة على مختلف الإدارات لضمان انسجام العملية في مجموعها[109].

وقد أشاد البنك العالمي في تقريره رقم 19975 بتاريخ 15 ديسمبر 1999 بالإجراءات التي اتخذها المغرب بشأن تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خصوصا ما يتعلق بتحديث الاطار القانوني للأنشطة التجارية كقانون الاستثمار الجديد في سنة 1995 الذي عمم الحوافز، قانون الشركات المساهمة الصادر سنة 1996 الذي جاء بحماية المساهمين الصغار، قانون الشركات الذي يتيح للمقولات عدة آليات عند تكوين شركات، القانون التجاري الصادر هو أيضا سنة 1997 والذي يمكن لأول مرة من إجراء التصفيات و إعلان الافلاس، وقانون المحاكم التجارية سنة 1998 الذي خصص محاكم للقضايا

---

[105]) Michel ROUSSET : ETAT et secteur public au Maroc ; Une nouvelle approche de l'intervention économique de l'État ; Editions du CNRS Annuaire de l'Afrique du Nord Tome XXVi, 1987 ; p 267

[106]) الخطاب الملكي الافتتاحي للدورة الربيعية لمجلس النواب بتاريخ 8 أبريل 1988، الجريدة الرسمية عدد 4042 بتاريخ 18 أبريل 1990، ص 713 - 715

[107]) نفس المرجع ، ص 713

[108]) الخطاب الملكي الافتتاحي للدورة الربيعية لمجلس النواب بتاريخ 8 أبريل 1988، نفس المرجع، ص 713

[109]) نفس المرجع، ص 714

والمنازعات التجارية. كما أشاد بقانون المنافسة الذي كان آنذاك قيد الدرس في البرلمان[110]، والذي صدر فيما بعد سنة 2000.

وحدد هذا التقرير في المقابل الاجراءات الأخرى التي ينبغي اتخاذها، خصوصا ما يتعلق بالمساطر والاجراءات الادارية التي تضمن تطبيق واحترام تلك القوانين. وبناء عليه طالب بإصلاح القطاعات الإدارية المرتبطة بمجال الاستثمار والتسويق، كإدارة الضرائب وإدارة الجمارك...[111]

وبمقتضى قانون الخوصصة رقم 89.39 الصادر بتاريخ 18 أبريل 1990، الجريدة الرسمية عدد 4042 [112]، سيتم نقل 112 وحدة إلى القطاع الخاص ضمت العديد من القطاعات الأساسية للصناعة المغربية وهي 75 شركة و37 فندقا وحدد أجل تفويتها في نهاية دجنبر 1995. وتتعلق الشركات بميدان الفلاحة والصناعة الاستخراجية والخدمات والتجارة والمؤسسات المالية والنقل والاتصالات.

واستمر مسلسل الخوصصة إلى ما بعد 1995، حيث صدر قانون 20 ماي 1999، الجريدة الرسمية عدد 46.92 [113]. وأعلن هذا القانون على استمرارية المسلسل، دون التقيد بآجال معينة لانتهاء العملية. وفي نفس الاطار صدر القانون رقم 75.03، بتاريخ 7 يناير 2005 [114]، والقانون رقم 21.04، بتاريخ 23 نوفمبر 2005 [115].

إلى جانب سياسة التفويت تبنت الدولة سياسة الحد من الاحتكار. وارتكزت سياستها في هذا المجال على تحرير عدة قطاعات تعتبر استراتيجية بالنسبة لصناع القرار، ولم تكن الدولة راغبة في تحريرها ولا خوصصتها، خصوصا تلك المرتبطة بالسيادة الوطنية. ومن هذه القطاعات، قطاع الاتصالات.

فقد عملت الدولة على إدخال تعديلات أساسية على القوانين المؤطرة لقطاع الاتصالات. فتم التعديل لأكثر من مرة. وقد صدر في هذا الصدد القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد والمواصلات[116]، وتم تتميمه وتغييره بمقتضى ظهير 14 يونيو 2002 بتنفيذ القانون رقم 79-99 [117]، وخضع هو الآخر للتعديل والتميم بمقتضى ظهير 4 نوفمبر 2004 القاضي بتنفيذ القانون رقم 55-01 [118].

حكم تقدم التحرير والخوصصة هذه التعديلات، حيث تم فتح المنافسة على مراحل، شملت المرحلة الأولى الهاتف النقال سنة 1998، ثم الهاتف الثابت سنة 2005، هذا إلى جانب خوصصة اتصالات المغرب بنسبة 35 في المائة في المرحلة الأولى. واستمر التفويت للهاتف النقال في صفقة ما سمي بالجيل الثالث من الهاتف النقال[119].

خضع كذلك قطاع السمعي البصري إلى التحرير، ثم انطلقت الخوصصة بشكل محدود. وقد صدرت في هذا الإطار ثلاثة قوانين أساسية. وهي ظهير 31 غشت 2002 الذي يقضي بإحداث الهيئة

---

[110]) BANQUE MONDIALE ; Direction du développement des secteurs privé et financier ; Bureau régional Moyen-Orient et Afrique du Nord : op cit ; p 13

[111]) op cit ; p13

[112]) ظهير شريف رقم 1.90.01 صادر في 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) بتنفيذ القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 4042 ، 22 رمضان 1410 (18 أبريل 1990) ص 711.

[113]) ظهير شريف رقم 1.99.132 صادر في 265 من محرم 1420 (13 ماي 1999) بتنفيذ القانون رقم 03.75 يقضي بتنفيذ القانون رقم 35.98 القاضي بتتميم وتغيير المرسوم 2.90.402 الصادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بناء على الاذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 9246 ، 4 صفر 1420 (20 ماي 1999) ص 1112.

[114]) ظهير شريف رقم 1.04.277 صادر في 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون رقم 03.75 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.39 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 5282، 2 ذو الحجة 1425 (13 يناير 2005) ص 188.

[115]) ظهير شريف رقم 1.05.277 صادر في 20 من شوال 1426 (23 نوفمبر 2005) بتنفيذ القانون رقم 21.04 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.39 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 3،7553 ذو القعدة 14265 (5 دجنبر 2005) ص 3176-3177

[116]) الجريدة الرسمية رقم 4518 الصادرة يوم الخميس 18 شتنبر1997

[117]) الجريدة الرسمية عدد 4914 13 ربيع الآخر 1422 (5 يوليو 2001)

[118]) الجريدة الرسمية رقم 5263 الصادرة يوم الاثنين 08 نونبر 2004

[119]) جواد النوحي: مرجع سابق، ص 54 - 55

العليا للسمعي البصري[120]، مرسوم 10 شتنبر 2002 القاضي بإنهاء احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزي[121]، وقانون 7 يناير 2005 الذي وضع الإطار القانوني لتحرير السمعي البصري[122].

ومن المجالات التي تبين درجة الانفتاح الكبير للدولة المغربية على الاستثمار الخاص، خصوصا الأجنبي، مجال تدبير المرافق العمومية الحيوية. فقد خضع هذا القطاع للخوصصة ـ خوصصة التسيير ـ من خلال تقنية عقود التدبير المفوض. وقد شمل عدة مجالات حيوية، تمس الجانب الاجتماعي للمواطنين، منها النقل والنفايات والماء والكهرباء والصرف الصحي. وقد كانت لهذه المنهجية في التدبير نتائج وخيمة على مستوى التكلفة المالية و على مستوى جودة الخدمات أحيانا[123].

لقد طورت هذه المرجعية الجديدة، والاجراءات المصاحبة لها، آليات جديدة في علاقة الدولة بالاقتصاد، كما تولد عنها فاعلون جدد في ميدان الاقتصاد. وقد تم التخلي بمقتضى ذلك عن الوظائف السياسية التي كان يقوم بها القطاع العمومي، كضامن للنمو الاقتصادي والأمن الاجتماعي. غير أن ذلك لم يمنع من استمرارية ميكانيزمات السياسي في تدبير سياسة الخوصصة. بل يذهب الكثير إلى القول بأن الخوصصة مثلت لحظة وفرصة للنظام السياسي لاعادة تنظيم الشبكات التي يعتمد عليها[124]، لضبط حقل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين ولشرعنة السلطة وفعل الدولة.

وعوض أن تؤدي سياسة الخصخصة إلى توسيع هامش القطاع الخاص، وتنويع الفاعلين الخواص كهدف[125]، فقد عملت هذه الأخيرة على المساهمة في تمركز الاقتصاد.

فقد تبين أن أغلب المقاولات المستفيدة من التفويت والخصخصة للمقاولات العمومية المحورية في الاقتصاد الوطني، هي مقاولات مقربة من الدولة، أو بالأحرى من صانع القرار المركزي فيها. وهي هنا مجموعة أونا، البنك التجاري المغربي، البنك المغربي للتجارة الخارجية، بتحالف مع رساميل أجنبية[126].

غير أن الأخطر من ذلك هو الانعكاسات السلبية لهذه المرجعية وللاجراءات المصاحبة لهاعلى المستوى الاجتماعي، خصوصا في ميدان الشغل والضمان الاجتماعي. هذه الانعكاسات التي نتجت عن ما سمي بالتحفيزات المقدمة للاستثمار الخاص. فهي ليست فقط تحفيزات مالية واقتصادية، من قبيل الاعفاءات الضريبية والمزايا الجمركية، بل بل هي تحيين للقوانين وملاءمتها لقواعد منظمة التجارة العالمية.

ويعتبر قانون الشغل أحد القوانين المهمة التي خضعت لتخيين. وذلك بهدف تخفيف كاهل الرأسمال الخاص من مجموعة من الالتزامات اتجاه العمال، خصوصا ما يتعلق بتسريح العمال والحقوق النقابية. وهذا بالضبط ما يتناسب وحرية حركية رؤوس الأموال المعولمة، التي جاء بها اقتصاد السوق.

ففي تقريره رقم 19975 بتاريخ 15 ديسمبر 1999، حول القطاع الخاص بالمغرب، حدد البنك العالمي معيقات تطور القطاع الخاص في ارتفاع التكاليف الاجتماعية لليد العاملة المستقرة ـ يعني التي تستفيذ من الترسيم ـ وصعوبة تسريح العمال، وضعف خبرة المحاكم في مجال التشغيل[127].

هذا التصريح هو بمثابة توجيه عملي للمشرع المغربي، ينبغي أن يعمل على تعديل قانون الشغل على ضوئه. وبالتالي فهو لم يترك له مجالا للمفاوضة والاختيار. وعليه تم تحيين قانون الشغل بما

---

[120]) الجريدة الرسمية رقم 5036، الأحد 15 شتنبر 2002

[121]) الجريدة الرسمية رقم 5040، الخميس 19 شتنبر 2002.

[122]) الجريدة الرسمية رقم 5288، 03 فبراير 2005.

[123]) جواد النوحي: مرجع سابق، ص 57 - 63

[124]) نفس المرجع، ص 51

[125]) جاء في الخطاب الملكي الافتتاحي للدورة الربيعية لمجلس النواب بتاريخ 8 أبريل 1988، والذي اعتمد كديباجة للقانون رقم 39.89 القاضي بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص ما يلي "...نريد أن نثير الانتباه إليه، يتمثل في ضرورة العمل على أن لا يكون تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص فرصة لتعزيز التمركز الرأسمالي، ومطية يركبها كبار الأغنياء للحصول على احتكارات جديدة .لأن الغرض المتوخى من العملية التي نحن مقبلون عليها، هو توفير الفرص لفئة جديدة من المواطنين، وتمكينها من وسائل الكسب والعمل، وتعويدها تحمل المسؤوليات، واقتحام المخاطر، واغتنام فرص النجاح، وإتاحة الظروف المواتية للعمال والمدخرين وأصحاب المشاريع لأخذ نصيبهم الوافر من مكاسب التنمية الاقتصادية الذين هم صانعوها، ويجب أن يكونوا المنتفعين بها في نهاية المطاف..." ، الجريدة الرسمية عدد 4042 بتاريخ 18 أبريل 1990، ص 713

[126]) جواد النوحي: نفس المرجع، ص 52

[127]) BANQUE MONDIALE ; Direction du développement des secteurs privé et financier ; Bureau régional Moyen-Orient et Afrique du Nord : op cit ; p 20-21

يرضي الرأسمال المعولم، في المقابل إلى ضياع حقوق العمال، ويذهب بعنصر استقرار الأجور راستقرار العمالة، وينعكس على الوضع الاجتماعي للأسرة.

وعلى عكس ماكان يهدف إليه الخطاب المرجعي للسياسات المتبناة، من قبيل تحقيق التوازن بين فئات المجتمع على اختلافها، وتعزيز مقدرات الجهوية، بإعطاء الأولوية للأفراد والجماعات المنتمين للجهة التي تتواجد بها المؤسسة العمومية المراد خوصصتها، وتنمية الاقتصاد من أجل الزيادة في العمالة، وتمكين العمال والمدخرين من الانتفاع بمكاسب التنمية الاقتصادية التي صنعوها، ورغم شعار " الانفتاح والاستقلال" الذي بنى عليه الخطاب توجهاته، ورغم أن الخطاب تحدث عن خوصصة بعض المؤسسات العمومية، خصوصا التي تعيش عسرا ماليا، على العكس من ذلك ازدادت الاختلالات الاجتماعية والجهوية، بطالة خرجي الجامعات وغيرهم من المكونات، نسبة الفقر والتهميش. هذا إلى جانب مشاكل التقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها، وتأزم قطاعات اجتماعية محورية في التنمية وفي مقدمتها التعليم، عكس ما كان يطمح الإصلاح الذي تبناه المغرب منذ سنة 2000[128].

وقد جاءت تقارير المجلس الأعلى للتعليم لتبين هذه المسألة، والتي على إثرها تبنت الدولة مخططا استعجاليا لإنقاذ وتقويم السياسة التعليمية المتبناة[129]. أما الاختلالات الاجتماعية والمجالية فقد بينها التقييم الذي قامت به الدولة، والذي سمي بتقرير الخمسينية أو المغرب الممكن[130].

وأمام استمرارية الفشل والأزمة رغم تبني خطاب واستراتيجية اقتصاد السوق، فيحاول الفاعل الرسمي التخفيف من حدة الخطاب وأزمة الاستراتيجية، بمزاوجة ذلك الخطاب بخطاب مقابل له وهو خطاب اقتصاد التنمية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جهة، وتبني بعض المبادرات والبرامج للحد من النتائج السلبية والوخيمة لسياسة الخوصصة والتحرير.

ثالثا ـ سياسات التنمية في المغرب بين مرجعية اقتصاد السوق واقتصاد التنمية:

حصر الاقتصاد مهمته في اكتشاف القوانين الاقتصادية، كما عليه الحال في العلوم الفزيائية والرياضية. وتأسست مشروعيته بموازاة مع تطوره التاريخي على اعتبارات السعادة البشرية. وهذا الهدف سمح له بإخفاء نواياه الحقيقية، والمتمثلة في تحجيم الإنسان في حيوان ينتج ويستهلك. أو كما قال Pannikar بانيكار بأن الاقتصاد يرى في الإنسان مجرد باقة بسيطة من الحاجيات[131].

هذا التوجه هو الذي تأسست عليه النظرية الاقتصادية اللبرالية الكلاسيكية واللبرالية الجديدة. وهو الذي كان وراء النتائج الوخيمة على الإنسان والمجال، والتي أدت إليها السياسات العمومية لكثير من دول العالم، التي تبنت إيديولوجية النمو، واختزلت الإنسان والمجال في مجرد عنصرين من عناصر النمو الاقتصادي.

فالتنظيم الممنهج وشبه الحصري بواسطة القانون الوحيد للسوق، يميل إلى تسوية الاقتصاد على الصعيد العالمي. هذه السياسة المعممة من قبل السلطات الاقتصادية المحدثة سنة 1944 ، بمقتضى اتفاقيات بريتون وودس Bretton woods، كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، كانت ولا تزال لها آثار جارفة، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية في بلدان العالم[132].

---

[128]) ميثاق التربية والتكوين ، النسخة الالكترونية، عن الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر www.men.gov.ma

[129]) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، من أجل نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين، مشروع البرنامج الاستعجالي 2009-2012، التقرير التركيبي، يونيو 2008، النسخة الالكترونية، عن الموقع الرسمي للوزارة www.men.gov.ma

[130]) المغرب الممكن، 50 سنة من التنمية البشرية، النسخة الالكترونية عن موقع www.tanmia.ma

[131]) Hassan ZAOUAL : L'homo situs et ses perspectives paradigmatiques ; Article publié en portugais à Rio de Janeiro ; *Revista OIKOS* Volume 9, n°1, 2010 Université Fédérale de Rio de Janeiro www.revistaoikos.org, p7

[132]) Michele Kasriel : Le champ associatif au Maroc, Mythes et réalités; in le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation ; ouvrage collectif sous la direction du professeur Driss

وفي سياق نقد إيديولوجية السوق تبلورت توجهات أخرى في الاقتصاد مفادها اقتصاد التنمية، الاقتصاد الاجتماعي التضامني. والميزة لهذا الأخير هو أنه يعيدنا إلى السؤال الأساسي حول نظام الأخلاق: هل الاقتصاد في خدمة الإنسان؟ وهو سؤال يثار باستمرار صراحة أو ضمنا في الممارسات والمناقشات الجارية حول العولمة والتفاعلات التي يتسبب فيها في جميع ميادين التطبيقات المتزايدة للاقتصاد الاجتماعي، خصوصا في مجال التنمية المحلية[133].

وعرف جون لويس لافيل J. L. Laville الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي بأنه مجموع الأنشطة المساهمة في دمقرطة الاقتصاد عبر الالتزامات الوطنية. وبعيدا عن أن يكون بديلا لعمل الدولة فهو يحاول التعاون معها لإعادة دمج الاقتصاد في مشروع اندماج اجتماعي وثقافي. كما يمكن الذهاب إلى أن الاقتصاد التضامني يدمج تركيبة من اقتصاد السوق الترابي أو الجهوي، وآخر غير مرتبط بالسوق ويسمح بنوع من إعادة التوزيع، كما ينسج روابط اجتماعية للتبادل[134].

يحيل هذا التعريف على مجموعة من المفاهيم التي تناسلت لتدل على نفس المعنى ونفس التحدي وهو الحد من الانعكاسات الجارفة للاقتصاد الرأسمالي المعولم، المتسم بالحركية العابرة للحدود السيادية للدول والقارات، والمنفلت من الرقابة القومية نظرا للحماية التي يحظى بها من قبل صناع القرار الاقتصادي العالمي ومن قبل المؤسسات المالية العالمية،التي تسن التشريعات وتضع جهاز المراقبة والتقييم لعمل الدولة ولتصرفاتها اتجاه الاستثمار الخاص متعدد الجنسيات.

وقد تناسل الجزء الأكبر من هذه المفاهيم منذ تسعينات القرن العشرين، غير أن رواجها في المغرب لم يتقوى إلا في مطلع القرن الواحد والعشرين، خصوصا مع المخطط الخماسي 2000 - 2004. هذه المفاهيم سبق وبينا أنها ارتبطت بالخطاب الدولي الذي واكب السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة، التي كانت تنحو نحو العولمة. ففي مقابل الخطاب الاقتصادي والمالي النفعي والواقعي الذي تحتكره المؤسسات المالية[135]، تحاول تقاربر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترويج خطاب إنساني اجتماعي تنموي، وتبني بعض البرامج الخيرية والاجتماعية، وتدفع في اتجاه تأسيس مجتمع مدني يشارك في التنمية[136].

هذه التقارير لم تنتقد المرجعية المركزية المتحكمة في السياسة الاقتصادية عالميا، والمتمثلة في مركزية النمو الاقتصادي، كما لم تتحدث عن إجراءات ضد الطموحات " غير المشروعة" للرأسمال العالمي وبحثه عن الربحية بكل الوسائل وتنقله في العالم بدون قيود، وعلى حساب الاقتصاديات الوطنية. كل ما هنالك هو خطاب وإجراءات موازية للتخفيف من حدة النتائج الوخيمة للعولمة، وبعض النقد المحتشم لها.

وجهت تقارير الأمم المتحدة انتقادات لربط التنمية بالنمو، وذلك نظرا لتزايد الفقر رغم تزايد النمو في العديد من البلدان[137]، خصوصا النامية منها. غير أنها لا ترى بديلا عنه لتحقيق التنمية. وبالتالي فهي تقترح تبني مقاربة جديدة تجعل النمو في خدمة التنمية، خصوصا محاربة الفقر[138].

لقد أدرجت هذه التقارير مفاهيم جديدة ترد الاعتبار للجانب الاجتماعي والثقافي الهوياتي والسياسي. وهي الجوانب التي أقصيت لما يناهز أربعين سنة من قبل الإيديولوجية الاقتصادية اللبرالية. فالتقارير تركز على البعد القومي في الاقتصاد عندما تشير إلى ضرورة التفكير في الأجيال القادمة، وبالتالي ضرورة عقلنة استغلال الموارد. كما أنها تركز على ضرورة إشراك الإنسان لأنه المعني بها، وأيضا

---

khrouz ; Fondation du roi abdui-aziz ai saoud pour les études islamiques et les sciences humaines ; casablanca ; Maroc 2003 ; p59

[133]) Hassan ZAOUAL : L'homo situs et ses perspectives paradigmatiques ; op cit ; p8

[134]) Michele Kasriel : Le champ associatif au Maroc, Mythes et réalités; op cit; p60

[135])Mariarosaria Iorio IGTN Geneva Office :op cit p 6-7

[136]) تقارير البرنامج الانمائي 1990- 1991- 1992 و1996، النسخ الالكترونية، عن الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.un.org/ar

[137]) تقرير التنمية البشرية ،2003 عن الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.un.org/ar

[138]) تقرير التنمية البشرية 1997 بعنوان التنمية البشرية في خدمة محاربة الفقر.

أخذ التمايزات الثقافية والهوياتية بعين الاعتبار، بما يعني ضرورة تكييف مشاريع التنمية حسب المجتمعات والمجالات.

غير أن جزءا من هذا الخطاب كانت وراءه المؤسسات المالية، خصوصا البنك العالمي. ففي الاجتماع السنوي للبنك العالمي سنة 1996 أوضح رئيس البنك بأن الفساد هو بمثابة سرطان التنمية، وأنه يقلص من فعالية المساعدة على التنمية. فهذه المؤسسة التي يمنع قانونها تدخل سياسي تذهب إلى حد الضغط على البلدان المقترضة لمحاربة هذه الظاهرة، ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية. ولقد أصدر كتابين مرجعيين في هذا المضمار سنة 1997، لتبرير موقفه واقتراح سبل للعلاج، في إطار قراءة جديدة لدور الدولة في التنمية[139].

ويرجع الفساد بالنسبة إلى هذه المؤسسة المالية، المتحكمة في القرار الاقتصادي للدول، إلى الحكامة أو التسيير الرديء. ويتأسس الحل، بناء على ذلك، على تبني مبادئ الحكامة الجيدة، ما دامت الدولة هي المشكل والحل في نفس الوقت[140]. ولقد حصل نوع من التوافق بين أغلب الفاعلين على المستوى الدولي حول هذا التوصيف والحل المقترح لذلك. غير أن الرهان الأساسي لخطاب وإستراتيجية البنك اتجاه الفساد هو بالدرجة الأولى خدمة الاستثمار الرأسمالي الذي يتحكم بدوره في قرارات هذه المؤسسة[141].

وعلى الرغم من ذلك، فالالتقاء الموضوعي بين خطاب البنك وخطاب منظمات المجتمع المدني العالمي والمحلي، وكذلك منظمات الأمم المتحدة المكلفة بالمهام الإنسانية والاجتماعية، وأيضا مجموعة من القوى المدنية والسياسية في البلدان التي تعاني من الفساد الاقتصادي والمالي والإداري والسياسي، بالإضافة إلى تبعية صناع القرار محليا للبنك، سيفرض خطاب وإجراءات هذا الأخير على الحكومات. والمغرب هو أحد الدول التي فرض عليها.

فثنائية مرجعية الخطاب الدولي حول التنمية ـ اقتصاد السوق واقتصاد التنمية ، تخلي الدولة وتدخل الدول ـ قد انعكس بقوة على ثنائية مرجعية سياسات التنمية في المغرب، وعلى خططها وبرامجها، حيث في مقابل استمرارية اعتماد سياسة اقتصادية وتبني خطط وإجراءات تشجع الرأسمال الخاص والاستثمار الأجنبي، تتبنى الدولة مجموعة من المبادرات والخطط ذات المنحى الاجتماعي والإنساني. بمعنى ستبقى سياسات التنمية الأساسية خاضعة لأجندة الرأسمال، بما في ذلك السياسة الترابية أو المجالية والجهوية، سياسة القرب والسياسات المؤسساتية الهادفة إلى تحقيق الديموقراطية التشاركية.

أما السياسات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وبرامج محاربة الهشاشة والفقر ودعم الاقتصاد الاجتماعي، فستبقى محدودة النتائج في مقابل قوة التوظيف السياسي من أجل الضبط الاجتماعي والشرعنة.

يتبين من خلال الرسالة الملكية التوجيهية للمخطط أن هناك تحول كبير في الخطاب المرجعي لسياسات التنمية[142]. التحول الأول هو التداول الكثيف لعبارة التنمية. أما التحول هو دخول العبارات السياسية في خطاب التنمية، من قبيل الحرية والديموقراطية، إلى درجة أن هذا الخطاب يقرن بين تحقيق التنمية وضرورة الحرية. هذا إلى جانب عبارات محاربة الفقر والتهميش والأمية والهشاشة والإقصاء. وجميعها استحضار لتقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية.

---

[139]))Jean Cartier-Bresson: La Banque mondiale, la corruption et la gouvernance,in Tiers-Monde, Année 2000, Volume 41, Numéro 161 ; p 165

[140]))Jean Cartier-Bresson: op cit ; p 165

[141]))op cit; p 166-168

[142])ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ;VOLUME 1 ; LES ORIENTATIONS ET LES PERSPECTIVES GLOBALES DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL ; Tel qu'il a été arrêté dans le document annexé à la loi n° 37-00, promulguée par le Dahir n° 1-00-267 du 2 Joumada II 1421 (1er Septembre 2000) ; LA LETTRE ROYALE p 2-6

يتضح كذلك التحول في الخطاب المرجعي من خلال تبويب المخطط والتسميات. فقد أعطى الأولوية لسؤال وتحديات التنمية، قبل الحديث عن النمو الاقتصادي، بل تحدث عن التوجهات العامة للتنمية وليس للنمو. وهذا مؤشر نظريا على أن التنمية ينبغي أن تحدد مسار النمو، وليس العكس[143].

أكثر من ذلك فقد حظيت المسألة الاجتماعية بمكانة خاصة في رسم التوجهات العامة للمخطط، حيث تم الحديث بقوة عن أهمية الاقتصاد الاجتماعي، اللامركزية ودولة القانون. وبنفس القدر أو أكثر حظيت التنمية القروية ومواجهة الإختلالات الجهوية، إعداد التراب والتعمير، التعليم في كل مستوياته، محاربة الأمية. تم التركيز أيضا على التنمية الاجتماعية، أي الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر واللامساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وحتى عند الحديث عن الاستثمار هناك تركيز على الأهداف الاقتصادية على مستوى الحياة[144].

ولأول مرة يستحضر الخطاب المرجعي أمرين هامين جدا أحدهما اجتماعي إنساني والآخر سياسي. أما الأول فهو الحديث عن التطلعات المشروعة للشعب المغربي، والحديث عن مستقبل أفضل. وأما الثاني فهو الحديث عن المشروع المجتمعي. غير أنه مشروع غير واضح ولا يزال يقوم على ثنائية مرجعية غامضة وغير دقيقة ومآلاتها مغيبة، حيث الحديث عن مجتمع الحضارة الصناعية والتكنولوجية، مع الحفاظ على هوية البلاد وقيمه القائمة على تعاليم الإسلام[145].

تعكس الأهداف كذلك التي حددها المخطط التحول في الخطاب المرجعي العام لسياسات الدولة وخططها وبرامجها. وهي كما جاءت في المخطط كما يلي[146]:

- ❖ تعميق الديمقراطية، إرساء سيادة القانون، تخليق الحياة العامة، والتي تتطلب خلق بيئة لتطوير ثقافة سيادة القانون وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من خلال تنفيذ المفهوم الجديد للسلطة، وتوسيع نطاق الحوار، وضمان الظروف المناسبة لحياة كريمة لجميع المواطنين.
- ❖ تأهيل الاقتصاد المغربي، وكذلك الشأن بالنسبة للموارد البشرية المنتجة ، بحيث تكون قادرة على مواجهة المنافسة الدولية على نحو فعال، في أعقاب التقدم التكنولوجي، وعلى ضمان الظروف الملائمة لانطلاق الاقتصاد والتنمية المستدامة.
- ❖ الانتقال من مجتمع متفاوت اجتماعيا ومجاليا إلى مجتمع متضامن، على أساس الحد من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، والحفاظ على الاندماج الترابي.

تبين هذه الأهداف إذن بشكل جلي درجة ولوج عبارات ومفاهيم كثيرة، ذات منحى اجتماعي وإنساني وسياسي، وتواري إلى حد ما مفاهيم اقتصاد السوق. كما تبينت درجة استبطان وتكيف الخطاب المرجعي مع الظرفية الدولية والخطاب الدولي. ولهذا الأمر أبعادا سياسية، أهمها استثمار المفاهيم الجديدة في تجديد خطاب السلطة، الذي يتسم بجمود عباراته وحقله الدلالي، نظرا لانغلاقية النسق السياسي الذي يصوره ويتمثله. وفي هذه العملية ـ وهو البعد السياسي الثاني ـ يتم تفويت الفرصة على فاعلين آخرين على حمل الخطاب الجديد في اتجاه يتعارض وإيديولوجية السلطة. البعد السياسي الثالث هو سد الباب عن أي نقاش عمومي، خارج ترتيبات صانع القرار، يمكن أن يفتح فجوة في المجال السياسي، وينتقل به من الانغلاق والشخصانية إلى الانفتاح والمأسسة والتعدد.

و قد انعكس الخطاب المرجعي العام لسياسات الدولة على الخطط والبرامج العملية المتبناة، وقسم المخطط تلك البرامج إلى برامج اقتصادية، اجتماعية ومؤسساتية، وأدرجها في إستراتيجية للتنمية وليس للنمو[147].

---

143)op cit ; p 7-8

144)ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 op cit ; p 8

145)ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ; op cit ; p p 11

146 op cit ; p p 11-12

147)ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ; op cit ; p p 12

بنى المخطط ولأول مرة البرنامج الاقتصادي على أسس ذات طابع قومي استراتيجي، إن صح التعبير، مفادها توفير بنية تحتية للمقاولة، من أجل الرفع من الإنتاجية والتنمية الريفية، بما يعزز فرص العمل. هذا الكلام يحمل في عمقه التزام اتجاه البنك العالمي، الذي سبق وأشرنا إلى الانتقادات التي وجهها في تقرير له حول بيئة الاستثمار الخاص في المغرب. وبالتالي فالأمر لا يخرج عن هذا الاتجاه، غير أن الخطاب يحاول أن يربط تشجيع الاستثمار الأجنبي بتحقيق العمالة والتنمية ومكافحة البطالة. كما أن الجديد في هذا الالتزام هو التركيز على أشغال ستكون لها آثار، ولو جانبية على المجتمع وعلى مستوى حياته. ونركز هنا على أهمية المشاريع الكبرى التي حددها في المجال الفلاحي، مجال الطرق والطرق السيارة، السكن الاجتماعي، التنمية الريفية وفك العزلة. وقد خصصت لهذه المشاريع ميزانية مهمة، بتمويل الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص، في إطار ما يسمى بالمقاربة التشاركية[148].

غير أن المخطط في نفس الوقت يتضمن تدابير، قد يكون لجزء منها انعكاسات عكسية على المقدرات القومية للمجتمع وعلى مستقبله، مع محدودية تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق عمالة عالية، خصوصا عندما يفضل الرأسمال الأجنبي الاستثمار في قطاعات مربحة وغير مشغلة. من هذه التدابير التسهيلات في الميدان العقاري، التسهيلات الضريبية وملاءمة القوانين الوطنية وفقا لمبادئ ورهانات التجارة الدولية والمؤسسات المالية والرأسمال العالمي[149].

وبنفس الازدواجية المرجعية هناك ازدواجية في المشاريع. في مقابل تدابير تشجيع اقتصاد السوق، يضع المخطط جنبا إلى جنب تدابير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. عنون المخطط هذه التدابير بمحور الحد من الفوارق الاجتماعية، والذي يتضمن إلى جانب مشروع محاربة الأمية، التربية والتكوين، السكن الاجتماعي، النهوض بالمرأة، مشروع التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر. لا نجد عند توصيف هذا المشروع وتحديد التدابير اللازمة لترجمته عمليا أية إشارة إلى تخصيص مثلا جزء محدد بشكل دقيق من مداخيل المشاريع الاقتصادية الكبرى لهذا الجانب[150]. هناك فقط إشارات عامة من قبيل اعتماد إستراتيجية التنمية القائمة على النمو، وهي عبارة كانت ترد في المخططات السابقة أيضا.

وباستثناء ذلك فإن محاربة الفقر والتنمية الاجتماعية ستتم من خلال إعادة هيكلة وتنشيط الاقتصاد الاجتماعي، وخاصة التعاونيات، دمج الفئات المحرومة من خلال التوظيف الذاتي والقروض الصغرى، تعبئة موارد الزكاة، تعزيز وكالة التنمية الاجتماعية وتنسيق مجهودات المنظمات الحكومية وغير الحكومية وخلق التكامل فيما بينها من أجل تحسين ربحيتها وكفاءتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر[151].

تبدو هذه التدابير بدون قيمة إذا استحضرنا حجم الاختلالات الاجتماعية والمناطقية، التي يعرفها المغرب، والتي سبق ووصفناه من خلال تقارير رسمية. وربما لهذه الاعتبارات تبنى الملك، من خارج المخطط ومن خارج السياسات العمومية للدولة، ما أطلق عليه المبادرة الوطنية من أجل التنمية البشرية، والتي حدد هدفها الأساسي، بشكل فضفاض، في محاربة الفقر والهشاشة والتهميش ودعم المرأة والفتاة القروية.

قلت فضفاضة لأن محاربة الفقر والهشاشة والتهميش وتحقيق التمكين للمرأة ولساكنة العالم القروي والحضري معا يقتضي حزمة متداخلة من السياسات والخطط والبرامج الكبرى، وتقتضي انخراط منظم وممنهج ومحدد المسؤوليات والمهام، كما تقتضي رصد ميزانية عامة من قبل الدولة. أما المبادرة الوطنية، فرغم قيمتها الاجتماعية والسياسية، فهي غير فعالة من حيث معالجة المشاكل الاجتماعية الهيكلية. كما أنها عمليات بؤرية صغيرة، لا تقضي على أصل المشكلة[152].

---

148)ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ; op cit ; p p 15

149 op cit ; p 15

150))ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 op cit ; p 15-16

151)ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ; op cit ; p p 16

152) فمتابعة الدراسة بالنسبة للفتاة القروية مثلا أو أمية الأطفال والهدر المدرسي، والهشاشة وعزلة العالم القروي هي مشاكل بنيوية مترابطة، ومرتبطة باختيارات الدولة الاستراتيجية.

ورغم التدابير المتخذة، سواء التي وردت في المخطط أو تلك التي تضمنتها سياسة إعداد التراب الوطني وتهيئة المجال، وكذلك من خلال السياسة الجهوية والتخطيط الجماعي[153]، فإن نفس الملاحظة تبقى قائمة وهي هذا الفصل بين الاقتصاد وباقي المجالات ذات المنحى الاجتماعي والحيوي.

فنحن أمام كتلتين من المشاريع في خطين متوازيين. هذا النموذج جاء في سياق سحب القرار الاقتصادي وكل القرارات المتصل به من الدولة، في مقابل الابقاء على ضبط الفاعلين الاجتماعيين وتحقيق التوافق الاجتماعي. وهي عملية صعبة لأن الدولة فقدت أحد موارد الضبط والشرعنة وهو القرار الاقتصادي.

فعولمة الاقتصاد والتشريعات المرتبطة به أدى إلى الفصل بين وظيفتين حاسمتين في بناء النظام السياسي المشروع، واللتين كانتا تتمان في إطار الدولة وداخل ترابها. وأصبحت الدولة مجبرة على تأمين التوافق الاجتماعي حول قرارات وسياسات صممت خارج الإطار الإقليمي السيادي لها[154].

وعليه فإن القول بإمكانية مواجهة قوى العولمة ومخاطرها من قبل مقاولات الاقتصاد الاجتماعي، كفاعلين سوسيو اقتصاديين، وأن تكون لها سلطة مضادة لهذه القوى وأن تلعب دورا أساسيا في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على المستوى الوطني والدولي[155]، أمر فيه مبالغة. فكيف يمكن لفاعل صغير أن يحقق ما عجز عن تحقيقه فاعل كبير له إمكانيات كبيرة وهو الدولة. هذا بالإضافة إلى وضعية الهشاشة والضعف التي تميز هذه المؤسسات، وذلك نظرا للمعيقات التي تواجهها.

وقد لخص الباحثان أحمد آيت حو ومحمد جواد هذه المعيقات في عدم مواكبة الإطار القانوني للتحول الحاصل، مشكل التمويل وغياب مؤسسات تعاضدية للتمويل، هشاشة هيكل ممثلي الحركة الجمعوية وعدم فعالية أغلبية المنظمات الموجودة، ضعف التغلغل والاستقطاب، غياب مؤسسات لتكوين الأطر في الاقتصاد الاجتماعي، غياب الإشراف على المقاولات، غياب إطار للتشاور بين مقاولات الاقتصاد الاجتماعي، عدم وجود مستوى من التقدير على مستوى الإدارة، إلى جانب هشاشة مشاركة الأعضاء في حياة مقاولاتهم وغياب التناوب وتجديد وتشبيب القيادات[156].

إن استمرارية الازدواجية لم يمس فقط مشكلة الفقر والهشاشة والتنمية الاجتماعية، بل يطرح معضلة خطيرة وهيكلية ومصيرية أيضا، تتمثل في الهوة الساحقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية وانعكاساتهما على سياسة التشغيل، وانعكاس كل ذلك على الوضعية الاجتماعية ومستوى الحياة.

يتمثل المظهر الأول للهوة في استمرارية تصنيف التعليم بكل مستوياته خارج القطاعات المنتجة، واستمرارية حصره في المنظور التقليدي للتعليم، كمورد للموارد البشرية، بالإضافة إلى تبنيه كحق إنساني، في سياق الخطاب الدولي حول حقوق الإنسان في بعدها الحقوقي السياسي والاجتماعي. ولم يدرك صناع القرار - وربما أدركوا و لم يترجموا - أن التعليم، خصوصا الجامعي منه هو مركز الإنتاجية والتنمية المستدامة، والتي تتأسس على المقدرات الذاتية. والجامعة أكثر من ذلك هي مكان بلورة وتنسيق عناصر المشروع المجتمعي وخلق التكامل بين فروع سياسات التنمية. فمن المفروض أن تكون الجامعة هي مركز البحث العلمي والخبرة والتكوين، بالإضافة إلى التقييم والتوجيه. غير أن صانع القرار مستمر في إقصاء الجامعة وحصر مهمتها في مركز للتكوين التقني و" تكوين الأطر" عند الحاجة[157].

---

[153]) أعطى القانون رقم 78.00 المتعلق بالتنظيم الجماعي بتاريخ 13 أكتوبر 2002 للجماعات المحلية صلاحية إعداد واعتماد مخطط جماعي للتنمية

[154])Pierre Muller : L'analyse cognitive des politiques publiques : vers une sociologie politique de l'action publique ; in RFSP ; Année 2000 : Volume 50 : Numéro2 : P204

[155]) Ahmed Ait haddout et Mohamed jaouad : l'économie social au Maroc ; approche méthodologique et acteurs en présence ; in le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation ; ouvrage collectif sous la direction du professeur Driss khrouz ; Fondation du roi abdui-aziz ai saoud pour les études islamiques et les sciences humaines ; casablanca ; Maroc 2003 ; p 23

[156])Ahmed Ait haddout et Mohamed jaouad : l'économie social au Maroc op cit ; p34-35

[157])ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ;op cit p 16

لم يأت المخطط عند تحديد تدابير التربية والتكوين على ذكر التعليم الجامعي، بل ركز فقط على إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، تشجيع التعليم الأولي، خفض سن التمدرس، تعميم التعليم الأساسي ودعم التعليم غير النظامي. فالأمر إذن يتعلق باستجابة لضغوطات اليونيسيف والاتحاد الأوروبي و لا يتعلق بمسلسل استراتيجي من أجل رفع إنتاجية التعليم[158].

وسيأتي على ذكر التعليم الجامعي الأساسي والتقني والمهني، وعلى ذكر البحث العلمي في الجزء الثاني المخصص لما سماه بالتنمية القطاعية، وتحديدا تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى عيب إدراجها في التنمية القطاعية، وليس التوجهات العامة والمشاريع الكبرى، كالطرقات والتنمية الفلاحية والريفية، فإن الأهداف والتدابير المشار إليها جاءت عامة وفضفاضة ومتناثرة، لا تعبر حتى على برنامج عمل متناسق ومنسجم[159].

ولقد بين تقرير المجلس الأعلى للتعليم النقص الذي اعترى الاصلاح البيداغوجي[160]، الذي اعتمده المغرب، بناء على مخطط التنمية 2000-2004، والذي انطلق اعتماده سنة 2000، وبدعم مالي ولوجيستيكي من الاتحاد الأوروبي[161]. ونظرا لهذا النقص وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برنامجا استعجاليا[162]، يروم إعطاء الإصلاح "نفسا جديدا"، حسب التعبير الذي جاء في المخطط.

يتبين إذن المنظور التجزيئي والقطاعي للتعليم في المغرب، في وقت كان من المفروض أن تكون فيه السياسة التعليمية هي المرتكز الثابت للتنمية، وأن تتحدد من خلالها نوعية السياسات الاقتصادية الكفيلة بالنهوض بالتنمية، ويحدد أيضا الخطط والمشاريع الإستراتيجية الكفيلة بذلك. فالتعليم هو أحد مرتكزات تنمية الإنسان، كما أن البحث العلمي من المفروض أن يكون هو محدد الاختيارات الاقتصادية والاستثمارات الحيوية، التي تتوافق والمتطلبات الاجتماعية ومقدرات الشعوب وإمكانياتها وتحدياتها.

هذه خصائص لم تدخل بعد مفاصل السياسة التعليمية بالمغرب، وذلك لاعتبارات كانت في السابق سياسية، غير أنها اليوم هيكلية، يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما يتداخل فيها المحلي والعالمي.

الخاتمة:

قدم صانع القرار مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة فنية وتقنية للتنسيق بين القرارات الاقتصادية، وتم تصوير التخطيط في الخطاب السياسي والمرجعي كعصا سحرية كافية لنجاح التنمية السريعة. وعمل هذا الخطاب على تغييب السياق الاجتماعي والسياسي للتخطيط، وطبيعة التناقضات الاجتماعية وصراعات المصالح وكيفية حسمها.

في مقابل ذلك وظفت الملكية التخطيط، بشكل قوي، كآلية لإقصاء قوى اجتماعية وسياسية وتقريب أخرى اقتصادية واجتماعية. كما وظفته لإعادة تشكيل البنيات الاجتماعية وصناعة نخب جديدة، خصوصا البورجوازية المغربية، التي ترتبط بالسلطة وبالقرار عبر علاقات الزواج والعلاقات والنفوذ

---

[158] op cit p 17

[159]) المملكة المغربية، وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، مديرية البرمجة، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، الجزء الثاني: التنمية القطاعية، الباب الأول: تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ص 93 - 117

[160]) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين، التقرير السنوي 2008، النسخة الالكترونية عن الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للتعليم www.cse.ma/ar/publications.cfm

[161]) Pierre Vermeren : L'éducation, la formation, action prioritaire du nouveau partenariat entre l'union européenne et le Maroc في المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، رقم 165، يناير 2008، ص 129-139

[162]) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، من أجل نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين مشروع البرنامج الاستعجالي 2009-2012 ، التقرير التركيبي، النسخة الالكترونية عن الموقع الرسمي للوزارة www.men.gov.ma

العائليين[163]. وهذا يتيح للملكية التحكم في العلاقات الاجتماعية والسياسية. ووظفت الملكية التخطيط أيضا لتوفير المورد المالي للجهاز الإداري، من أجل ضبط المجال والسيطرة على مكوناته[164]. فالنظام السياسي المغربي، في زمن الاستقلال، تأسس على قاعدة التقرب والخدمة والهبة[165]. وانعكس هذا الواقع على الإستراتيجية التنموية وعلى إدارة التنمية.

أريد أن أخلص إلى القول بأنه بالتخطيط يمكن أن يحقق إنجازات عظيمة في ميدان التنمية، وبالتخطيط يمكن أن نهدر مقدرات مالية وبشرية ومادية كثيرة دون نتيجة. فنجاح التخطيط يتوقف على مدى توفر الشروط الاجتماعية والسياسية المناسبة. ويمكن أن نجملها في شرط الديموقراطية[166]. أي توفر حد أدنى من الفضاء العمومي المفتوح الذي يتيح التعبير والتداول حول القضايا المصيرية المشتركة في الوطن، ويتيح المشاركة في صناعة القرارات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية في أبعادها المتعددة. وتعتبر الجامعة أحد أهم الفضاءات العمومية التي تتيح النقاش العمومي الديموقراطي المثمر، خصوصا فيما يتعلق بوضع التوجهات المجتمعية ورسم الاستراتيجيات بعيدة ومتوسطة المدى.

وإن الخطاب الرسمي الذي صور التخطيط ومثله كعصا سحرية لتحقيق التنمية في ما بين ستينات وثمانينات القرن العشرين، هو نفسه اعتبر التخطيط ضربا من الوهم واختيار سياسي يتعارض والاختيارات الاقتصادية[167]. و عملية قلب الصورة هذه جاءت في سياق بلورة خطاب جديد يشرعن للانتقال من التخطيط إلى التحرير، ومن اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق. وهكذا سيتم اختزال سبب فشل الدولة في تحقيق التنمية في اعتماد التخطيط والتدخل الحكومي والقطاع العام.

هنا أيضا سيصور الخطاب السياسي الخوصصة والتفويت، القطاع الخاص واقتصاد السوق والمبادرة الخاصة على أنها الحل السحري للتغلب على أعباء وتحديات التنمية. كما صور التحرير كطريق للرفاه، وأن التجارة والقطاع الخاص هما أفضل السبل لتحقيق التنمية والثروات الوطنية، وأحسن طريق لحل معضلة الشغل.

وفي مقابل ذلك يخفي صانع القرار أحد أهم أهداف تبني سياسة التحير وهو الاستعاضة عن موارد جديدة للنظام السياسي من أجل تدبير الاكراهات الاجتماعية ومواجهة اختلال الوضع الاجتماعي، الذي تفاقم في بداية الثمانينات، ولإعادة إنتاج آليات مراقبة المجتمع[168]. ورغم ذلك فقد تزايد تفاقم الوضعية الاجتماعية، المهددة للاستقرار السياسي، حتى بعد تبني سياسة الخوصصة والتحرير[169].

وأدت أزمة الاستقرار السياسي، الناتجة عن الاختلالات الاجتماعية المتزايدة، وبعد ما تبينت وهمية تحقيق الرفاه و التنمية من خلال اقتصاد السوق، إلى تبني الفاعل الحكومي خطابا جديدا، محاولا التوليف فيه بين اقتصاد السوق واقتصاد التنمية أو الاقتصاد الاجتماعي، واتخذ عدة إجراءات في هذا الباب، في مخططه الأخير 2000 ـ 2004، ومن خلال مجموعة من المبادرات والبرامج الوطنية والدولية.

غير أن ما ميز هذا الخطاب وتلك الاجراءات في هذه المرحلة هو الارتجالية وعدم الفعالية، نظرا للتحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المغربي، الذي أصبح يميل أكثر للاستهلاك و يتطلع إلى مستوى حياة ورفاهية أفضل، هذا إلى جانب محدودية موارد الدولة المطلوبة لدعم وتطوير الاقتصاد الاجتماعي ليقوم بدوره الفعال، وإلى جانب هيكلية إشكالية التنمية في المغرب والناتجة عن تراكم الفشل والأخطاء الحكومية في هذا الميدان.

---

[163]) Ali Benhaddou: Maroc ; les élites du royaume ; Essai sur l'organisation du povoir au Maroc ; L'Harmattan 1997 ; p 27-35

[164]) Jean-Luc Piermay : Le Makhzen est-il soluble dans la mondialisation ? La fabrique du territoire marocain à l'heure de l'ouverture au monde ; EchoGéo ; Numéro numéro 13 (2010) juin 2010/août 2010 ; p 2-3 ; dans le site officiel de la revue echogeo.revues.org

[165]) عبد الله حمودي : الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000، ص75

[166]) إبراهيم العيسوي: نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 92

[167]) الخطاب الملكي الافتتاحي للدورة الربيعية لمجلس النواب بتاريخ 8 أبريل 1988، ديباجة للقانون رقم 39.89 القاضي بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 4042 بتاريخ 18 أبريل 19900.

[168]) جوا د النوحي، مرجع سابق، ص 362

[169]) جواد النوحي، مرجع سابق، ص 356 - 356

وأخيرا أشير إلى أن الرؤية الإستراتيجية هي عنصر ضروري في نجاح السياسات الاقتصادية والتنموية، وهي تمثل الفلسفة والأهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع، والمسار التنموي الذي يسلكه[170]. ولكي تكون تلك الرؤية واقعية وموضوعية فلا بد أن تنبثق هي الأخرى عن مشروع مجتمعي متوافق حوله، ولابد أن تستند إلى البحث العلمي الوطني بالدرجة الأولى.

لائحة المراجع

الكتب:

باللغة العربية:

أفهيلد هوريست: قتصاد يغدق فقرا، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى مجتمع منقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباسي علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 335، يناير 2007،

النوحي جواد: مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبة في المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية، سلسلة أبحاث، الدار البيضاء، ديسمبر 2009،

إزنار هلدبرت: الحيز الجغرافي، ترجمة محمد إسماعيل الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت 1994،

حمودي عبد الله : الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000،

صن أمارتيا: التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة علم المعرفة عدد 303، ماي 2004،

هيلز جون ، لورغن جوليان و بياشو دافيد:الاستبعاد الاجتماعي، محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد 344، أكتوبر 2007،

باللغة الفرنسية

Benhaddou Ali: Maroc ; les élites du royaume ; Essai sur l'organisation du povoir au Maroc ; L'Harmattan 1997

Laghrissi Awatif : Gouvernance au Maroc ; Approches d'action publique ; Imprimerie El watanya ; Maroc 2010 ;

Ouvrage collectif sous la direction de Marie- Claude Smouts : Les nouvelles Relations Internationales ; Pratiques et théories ; Presses de la fondation nationale des sciences politiques 1998

Ouvrage collectif sous la direction de Driss Khrouz : Le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation ; Fondation du roi abdui-aziz al saoud pour les études islamiques et les sciences humaines ; casablanca ; Maroc 2003

Ouvrage collectif sous la direction de Driss Khrouz : Pour une approche alternative de l'analyse du développement ; Fondation du roi abdui-aziz ai saoud pour les études islamiques et les sciences humaines ; casablanca ; Maroc 1999

Ouvrage collectif sous la direction de B.Khedjemil ; H.Panhuys ; H. Zaoual : Territoires et dynamiques Economiques, L'harmattan, 1998 ;

Rist Gilbert : Le développement ; Histoire d'une croyance occidentale ; Presses de la fondation nationale des sciences politiques 1996 ;

المقالات

باللغة العربية

أولتيت ابراهيم: مفهوم التنمية البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي: نهج سياسي لا عمل خيري، في المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، عدد 92، ماي - يونيو 2010، ص 131،

الرضواني محمد: ممارسة الحكم وإشكالية التنمية السياسية في المغرب، مقدمات : المجلة المغاربية للكتاب ع 37، 2007،

الرضواني محمد: التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية، في "الإصلاحات المؤسساتية بالمغرب : الحصيلة والآفاق"، مقدمات : المجلة المغاربية للكتاب ع 36، 2006،

العيسوي إبراهيم: نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس - ربيع 1996،

عاشور أحمد صقر: إصلاح إدارة السياسات الاقتصادية والتنموية، في إدارة سياسات التنمية، سلسلة ندوات ومؤتمرات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية 1998.

باللغة الفرنسية

Actes de la journée d'études de l'Association des Economistes : Abderrahim Bouabid et la question économique. Marocains. Publications des annuelles marocaines *d'économies rabat 1993*

BELAL Abdel Aziz " A G GOU RRAM Abdeljalil ; L'économie du Maroc depuis l'indépendance ; AAN, ***CNRS*** Avril-Mai 1970

BEN ALI DRISS: CHANGEMENT DE PACTE SOCIAL ET CONTLNLTITÉ DE L'ORDRE POLITIQUE. AU MAROC In Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS 1989

BEN ALI Driss: ÉTAT ET REPRODUCTION SOCLALE AU MAROC : LE CAS DU SECTEUR PUBLIC ; Editians du *CNRS* ; Annuaire de l'Afrique du Nord ; Tome XXVi, 1987

BOUGUERRA Kamal: STRATÉGIE INTERNATIONALE ET DÉVELOPPEMENT A LA PÉRIPHÉRIE LES TRANSFERTS DE TECHNOLOGIE AU MAGHREB, AAN, ***CNRS 1976***

---

[170]) أحمد صقر عاشور: إصلاح إدارة السياسات الاقتصادية والتنموية، في إدارة سياسات التنمية، سلسلة ندوات ومؤتمرات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية 1998، ص 67

CAMAU MICHEL : CHANGEMENTS POLITIQUES ET PROBLÉMATIQUE DU CHANGEMENT In Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS 1989
CHEVASSU Jean-Marie : LE RÔLE DE L'ÉTAT MAROCAIN DANS LA CROISSANCE : LE BLOCAGE ET LA RESTRUCTURATION DU SECTEUR INDUSTRIEL In Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS 1987
Colomb Fabrice : Le référentiel des politiques publiques en sociologie ; Questions de méthode et application aux politiques del'emploi ; Présentation au 3ème Congrès de l'AFS,RT6 Politiques sociales, protection sociale et solidaritésUniversité Paris-Diderot, 14-17/04/2009 ; CES-MATISSE ;Maison des Sciences Economiques106/112 Bd de l'Hôpital75647 PARIS CEDEX 13.France ;Bureau 202Tel.: +33 1.44.07.81.25Fax: + 33 1.44.07.83.36
fabrice.colomb@malix.univ-paris1.fr
EL MALKI Habib et SANTUCCI Jean-Claude : L'etat et le développement des économies arabes : un modele en question ? In Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS 1987
EL MALKI Habib et DOUMOU Abdelali: **L'INTERVENTIONNISME DE L'ÉTAT MAROCAIN A L~ÉPREUVE DE L'AJUSTEMENT ;** Editions du CNRS Annuaire de **?Afrique** du Nord **Tome** XXVI, 1981
GERMOUNI M. : LA POLITIQUE DE DÉVELOPPEMENT TECHNOLOGIQUE DU MAROC INDÉPENDANT ; AAN, ***CNRS197***
HENRY Jean- Robert**:**LES ÉTATS MAGHRÉBINS A L'ÉPREUVE DE LA MONDIALISATION ; **Editions du CNRS Annuaire de l'Afrique du Nord Tome XXVI, 1987**
Iorio Mariarosaria IGTN Geneva Office : Global goverance internationl ; development discourses and natioal policy – making : highlights of critical issues ; in**,** www.wto.org/english/forums_e/ngo_e/posp68_igtn_e.pdf;
KHOURI-DAGHER Nadia : CRISE DE L'ÉTAT-PROVIDENCE ET ORDRE SOCIAL AU CAIRE In Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS 1991
Koop Kirsten, Antoine Landel Pierre- et Pecqueur Bernard, « Pourquoi croire au modèle du développement territorial au Maghreb ? Une approche critique », *EchoGéo* [En ligne], numéro 13 | 2010, mis en ligne le 20 septembre 2010. URL : http://echogeo.revues.org/12065
Kasriel Michele : Le champ associatif au Maroc, Mythes et réalités; in le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation ; ouvrage collectif sous la direction du professeur Driss khrouz ; Fondation du roi abdui-aziz ai saoud pour les études islamiques et les sciences humaines ; casablanca ; Maroc 2003
Muller Pierre : L'analyse cognitive des politiques publiques : vers une sociologie politique de l'action publique ; in RFSP ; Ahmed Ait haddout et Mohamed jaouad : l'économie social au Maroc ; approche méthodologique et acteurs en présence ; in le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation ; ouvrage collectif sous la direction du professeur Driss khrouz ; Fondation du roi abdui-aziz ai saoud pour les études islamiques et les sciences humaines ; casablanca ; Maroc 2003 Année 2000 : Volume 50 : Numéro2
NACIRI Mohamed : L'AMÉNAGEMENT DE L'ESPACE TERRITORIAL AU MAROC :
LIEUX D'AUTONOMIE ET CENTRALISATION ETATIQUE In Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS 1983
Nathalie Bertrand et Patrick Moquay : La gouvernance locale, un retour à la proximité In Économie rurale. N°280, 2004. pp. 77-95.
Piermay Jean-Luc : Le Makhzen est-il soluble dans la mondialisation ? La fabrique du territoire marocain à l'heure de l'ouverture au monde ; EchoGéo ; Numéro numéro 13 (2010) juin 2010/août 2010 ; p 2-3 ; dans le site officiel de la revue echogeo.revues.org
ROUSSET Michel : ETAT et secteur public au Maroc ; Une nouvelle approche de l'intervention économique de l'État ; Editions du CNRS Annuaire de l'Afrique du Nord Tome XXVi, 1987
Cartier-Bresson Jean: La Banque mondiale, la corruption et la gouvernance,in Tiers-Monde, Année 2000, Volume 41, Numéro 161
Vermeren Pierre : L'éducation, la formation, action prioritaire du nouveau partenariat entre l'union européenne et le Maroc
في المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، رقم 165، يناير 2008
ZAOUAL Hassan : L'homo situs et ses perspectives paradigmatiques ; Article publié en portugais à Rio de Janeiro ; *Revista OIKOS* Volume 9, n°1, 2010 Université Fédérale de Rio de Janeiro www.revistaoikos.org

الوثائق الرسمية

باللغة العربية

المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات، قسم التنسيق الاقتصادي و التخطيط، التخطيط الثلاثي 1965-1967
المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الإطارات، قسم التنسيق الاقتصادي و التخطيط، التخطيط الخماسي 68 19– 1972
المملكة المغربية، الوزير الأول، كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات، مديرية التخطيط والتنمية الجهوية، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1977
المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية التخطيط، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981 - 1985، التوجهات والتوقعات العامة
المملكة المغربية، الوزير الأول، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية التخطيط ، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988 - 1992
المملكة المغربية، وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، مديرية البرمجة، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، الجزء الثاني: التنمية القطاعية، الباب الأول: تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
ميثاق التربية والتكوين ، النسخة الالكترونية، عن الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر www.men.gov.ma

البرنامج الاستعجالي 2009-2012، من أجل نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين ، التقرير التركيبي، يونيو 2008 النسخة الالكترونية، عن الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي www.men.gov.ma
المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين، التقرير السنوي 2008، النسخة الالكترونية عن الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للتعليم www.cse.ma/ar/publications.cfm
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج 2006 – 2010، عن الموقع الرسمي للمبادرة www.indh.ma

باللغة الفرنسية

Royaume du Maroc ; Ministère de l'économie nationale et des finances ; Plan quinquennal 1960 – 1964 : Le développement industriel ; Division de la cordination économique et du plan
ROYAUME DU MAROC ; MINISTERE DE LA PREVISION ECONOMIQUE ET DU PLAN ; LE PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL 2000-2004 ;VOLUME 1 ; LES ORIENTATIONS ET LES PERSPECTIVES GLOBALES DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL ; Tel qu'il a été arrêté dans le document annexé à la loi n° 37-00, promulguée par le Dahir n° 1-00-267 du 2 Joumada II 1421 (1er Septembre 2000)

التقارير

باللغة العربية

المغرب الممكن، 50 سنة من التنمية البشرية، النسخة الالكترونية عن موقع www.tanmia.ma
تقارير البرنامج الانمائي 1990- 1991- 1992 و1996، 2003، النسخ الالكترونية، عن الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.un.org/ar

باللغة الفرنسية

BANQUE MONDIALE ; Direction du développement des secteurs privé et financier ; Bureau régional Moyen-Orient et Afrique du Nord : Rapport No 19975-MOR ; ROYAUME DU MAROC ; MISE À JOUR DE L'ÉVALUATION DU SECTEUR PRIVÉ :*LE SECTEUR PRIVÉ : MOTEUR DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE MAROCAINE* 15 décembre 1999

القوانين

باللغة العربية

ظهير شريف رقم 1.90.01 صادر في 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) بتنفيذ القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 4042 ، 22 رمضان 1410 (18 أبريل 1990)
ظهير شريف رقم 1.99.132 صادر في 265 من محرم 1420 (13 ماي 1999) بتنفيذ القانون رقم 03.75 يقضي بتنفيذ القانون رقم 35.98 القاضي بتتميم وتغيير المرسوم 2.90.402 الصادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بناء على الاذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 9246 ، 4 صفر 1420 (20 ماي 1999).
ظهير شريف رقم 277. 1.04 صادر في 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون رقم 03.75 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.39 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 5282، 2 ذو الحجة 1425 (13 يناير 2005) ص 188.
ظهير شريف رقم 1.05.277 صادر في 20 من شوال 1426 (23 نوفمبر 2005) بتنفيذ القانون رقم 21.04 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.39 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 3،7553 ذو القعدة 14265 (5 دجنبر 2005)
القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد والمواصلات الجريدة الرسمية رقم 4518 الصادرة يوم الخميس 18 شتنبر1997 ، كما تعديله بمقتضى ظهير 14 يونيو 2002 بتنفيذ القانون رقم 79-99 لجريدة الرسمية عدد 4914 13 ربيع الآخر 1422 (5 يوليو 2001)، وكما تم تعديله بمقتضى ظهير 4 نوفمبر 2004 القاضي بتنفيذ القانون رقم 55-01 الجريدة الرسمية رقم 5263 الصادرة يوم الاثنين 08 نونبر 2004
ظهير 31 غشت 2002 الذي يقضي بإحداث الهيئة العليا للسمعي البصري الجريدة الرسمية رقم 5036، الأحد 15 شتنبر 2002
مرسوم 10 شتنبر 2002 القاضي بإنهاء احتكار الدولة للبث الاذاعي والتلفزي الجريدة الرسمية رقم 5040، الخميس 19 شتنبر 2002.
وقانون 7 يناير 2005 الذي وضع الاطار القانوني لتحرير السمعي البصري الجريدة الرسمية رقم 5288، 03 فبراير 2005